حسن أوريد

الإسلام و الغرب و العولمة

كتب الجيب
6
الطبعة الثالثة
منشورات الزمن

سلسلة كتاب الجيب

العدد : 6

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

الإخراج الفني والغلاف : **طلقم الزمن**

العنوان : 153، شارع سيدي محمد بن عبد الله، رقم 7 - العكاري - الرباط

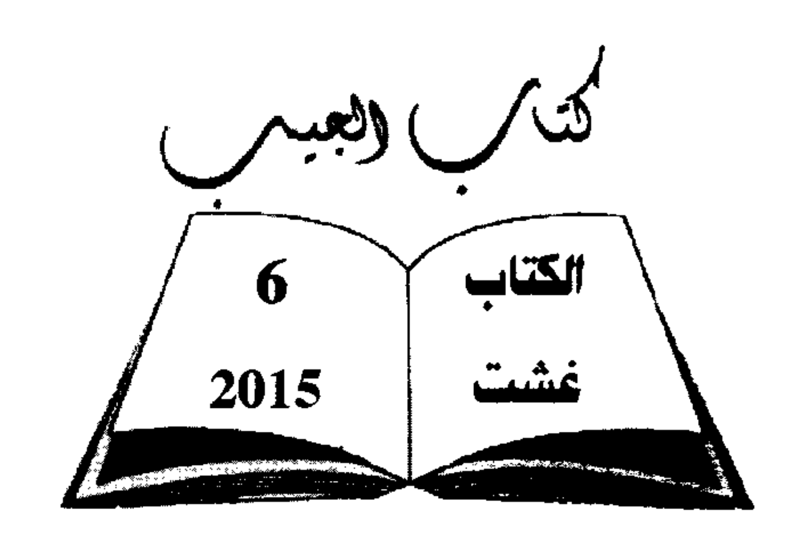
الهاتف + الفاكس : 44 98 29 37 5 212 00

البريد الإلكتروني : manchourat@gmail.com

الإيداع القانوني : 99/217

الطبع : مطبعة بني ازناسن سلا - المغرب

التوزيع : سبريس



الإسلام والغرب والعولمة

حسن أوريد

الطبعة الثالثة



تقديم

ما لبث ما عهدنا من نظريات وبارادیغمات أن تهاوى إثر أحداث جسام، بدأت مع رياح الديمقراطية التي هبت على أوروبا الشرقية، واقتلعت أنظمة راسخة، فأخذت معها حائطا، كان يعتبر ثابت الأركان، راسخ البنيان، هو حائط برلين... فتهاوت معه وثوقية عالم الحرب الباردة ونظرته المانوية... ثم طوحت هذه الرياح العاتية بالعالم العربي، في حرب الخليج... فارتفعت أصوات تنادي أن قد قام عدو جديد للغرب على أنقاض العدو الشيوعي هو **الإسلام**. وساهمت أحداث أخرى في تسويغ هذا الزعم أو على الأقل، في توظيفه...

... وإذا بنا أمام مد اقتصادي جديد، رصده ألفين توفلر Alvin Toffler في كتاب له كان عبارة عن نبوءة : «**تحول السلطة**» Power Shift، وإذا بهذا المد يفصح عن اسمه، الذي هو العولمة، وإذا بهذه تتناسل عنها أشكال متنوعة، وتحديات جديدة، فينتج عنها سيل من النظريات والرؤى المتضاربة.

ونحن في هاته المهام نرقب ونترصد، حالنا كحال الطبقة الثالثة Le tiers Etat في النظام القديم، **لا تمثل شيئا وتريد أن تكون شيئا مذكورا.**

ولن نكون شيئا مذكورا، إلا إذا فهمنا ما يعتمل في عالمنا هذا، المتشعب والمتداخل...

ولقد استبد بي شعور جامح بالرغبة في الفهم، وتحول هذا الشعور إلى حب للاطلاع، فعاينت قضايا وأحداثا، وتابعت ملفات، وقرأت ما تيسر لي قراءته. ثم أخذت على نفسي بأن أفضي بما تهيأ لي من معارف، وما خلصت إليه من رؤى، عفو اللحظة، على مر سنوات...

فعسى أن يجد القارئ المغربي ضالته فيما أعرضه عليه من قضايا أعقد من أن تستوعبها هذه الفصول، ولكنها، لا ريب، مساهمة في فك خبل هذا العالم...

إني أدرك جيدا أنها متواضعة، ولا تزعم الإحاطة والشمول.

والله ولي التوفيق

حسن أوريد

الرباط : 2 غشت 1999

الإسلام
و
الغرب

الإسـلام
وتحديـات المعاصـرة

أستقي هذا العنوان من كتاب المؤرخ والمفكر التونسي محمد الطالبي «أمة الوسط، الإسلام وتحديات المعاصرة» وليس من شك في أن هاجس المعاصرة هو أكبر تحد يواجه المسلمين اليوم، وهم يختلفون في التعاطي مع المعاصرة. فمنهم من يركن إلى نموذج ماضوي يحتذي به حذو النعل بالنعل، ومنهم من يستلهم روحه دون أن يحبس نفسه في نصه، أو بتعبير الطالبي «إخلاصنا للسلف إخلاص لبؤرة الموقد لا لرماده». وفي جميع الحالات فالمسلم مطالب بأن يعيش عصره ويظل وفيا لدينه وما يدعو إليه من هداية للصراط المستقيم.

نحن بحاجة إلى خطاب ديني حضاري مقنع مثلما يقول الطالبي، إلى «خطاب بديل صادق غير موظف يقبض على طرفي الحبل: الوفاء للإرث ومواكبة التجديد والتغيير اللذين توجبهما وتفرضهما حركة الزمن. يجب أن نتمسك «بالعروة الوثقى» التي «لا انفصام لها»، وفي الوقت نفسه يجب أن نعلم أبناءنا غير ما تعلمنا لأنهم خلقوا لزمان غير زماننا».

إن الوفاء للتراث من جهة ومواكبة العصر هما أكبر تحد يواجه المسلمين. فليس يسوغ أن نلقي بالتراث ونتنكب عنه (نتنكر له) على اعتبار أنه سجل لماض انتهى بانتهاء أصحابه ونلتمس عوض ذلك سبلا مختصرة، كما دعا إلى ذلك بعض المفكرين لجيل سلف. فلا جديد لمن لا خلق له ولا يجدي أن نستمسك بحرفية التراث، لأنه إن فعلنا كنا خارج زماننا. إن الوفاء للتراث هو وفاء لروحه. ولا يتم هذا الوفاء إلا عن طريق عملية اكتساب، ليس عن نقل واستحضار، ولكن عن جهد وتفكر. فما ترثه عن أبيك اكتسبه لتمتلكه» مثلما يقول جوته في فاوست. وإذن، فلا مندوحة عن الاجتهاد للقيام بعملية الاكتساب من جهة، وللتلاؤم مع تحديات معاصرة، تفرض علينا فرضا، من جهة أخرى. فكيف نقوم بالاجتهاد، أو بتعبير آخر، ما هو الإطار الذي يضمن إجراء الاجتهاد ويتيحه وما هي المقتضيات التي تتحكم فيه ؟

هناك مجموعة مبادئ نوردها فيما يلي :

أولا - الإقرار بالتعددية الفكرية وهذا المبدأ يقوم نقيضا لكل محاولة تزعم الإحاطة والشمول. فالاختلاف

سنة الكون، وهو إلى ذلك مندوب في الأثر الذي يجعل الاختلاف رحمة. والاختلاف هو غير التسامح، لأن الأول يفترض تساويا ضمنيا بين أصحاب الآراء المختلفة، في حين تتضمن الدعوة إلى التسامح تراتبية، تجعل فئة معينة تتفضل على الفئات الأخرى بالوجود. إن التعددية تقوم على الاختلاف، وليس على منة الوجود ومثلما يقول الطالبي في كتابه «**عيال الله**» ينبغي «تجاوز التسامح إلى الاحترام المتبادل المقام على حق الغير في المخالفة والاختلاف، انطلاقا من قناعاته وانسجاما معها، ذلك أنه إن كان التسامح سماحة وسخاء وجودا مني، فإن الاحترام حق لزوم يلزمني قانونيا».

ثانيا - لئن كان حق الاختلاف مسلما به، من الناحية النظرية، فإنه ما تلبث أن تثور مشاكل مستعصية حينما ننتقل إلى أرض الواقع. فحق الاختلاف يقوم وسطا بين نظرة شمولية ونظام كلياني يرى أنه وحده المرجع، وبين حرية مطلقة العنان تفضي إلى فوضى وانتفاء المسؤولية. إن النظام الجيد هو الذي يضمن حق الاختلاف ما بين نظام شمولي تنتفي فيه الحرية الفردية وحرية فوضوية تصبح

خطرا على المجتمع. وليس من اليسير ضبط هذا الوسط. فلقد حاولت الأمة الإسلامية، فيما سلف، أن تجد هذا الوسط في الإجماع الذي «هو في جوهره توسط يأخذ بعين الاعتبار المقام المشترك بين كل أو جل المجتهدين المؤهلين لذلك والعاملين من أجل إيجاد الحلول لقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه وينصتون باستمرار لمتطلباته. وقد عمل الإجماع بصفة مرضية، وجنب أمة الوسط فوضى احتكام كل فرد من أفراده إلى إسلامه» (الطالبي : عيال الله).

بيد أن الإجماع الذي مثل الإطار الذي كانت الأمة الإسلامية تجد بمقتضاه الحلول لقضايا عصرها، مرتبط بالظرفية الزمنية التي يقوم فيها، ولذلك فهو قد ينطوي على مخاطر، **إن أصبح إجماع السلف هو الإطار المرجعي لتحديات الخلف** «مما يغل الخلف ويعوق التقدم والتطور ويخلق التوترات وما يتبعها من انفجارات» (الطالبي).

ثالثا – إن المسلم مطالب بأن يعيش عصره وهو مطالب أن يزاول حريته في التفكير والاجتهاد وفقا لما يدعو إليه الإسلام من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إنه بتعبير الأثر مكلف، وبتعبير عصري مسؤول وملتزم. فهو لا

يستطيع أن يجلس على الربوة ويتجلبب في اللامبالاة، كما أن النهي عن المنكر قيمة أخلاقية تتحدد وفق الزمان والمكان.

رابعا - إن الحوار يصبح، والحالة هذه، ضرورة حضارية. فهو سبيل تحقيق الإجماع الذي كان من قبل يتحقق عبر اجتهادات العلماء وبذلك كان هو الوسيلة التي يتحدد من خلالها محتوى المعروف والمنكر، والإطار الذي يحدد حقوق الجماعة، ويحفظ الحرية الفردية في ذات الوقت، كما يتيح لنا أن نعيش عصرنا بالاستماع لكل مكونات المجتمع. وهذا خير ترياق ضد العنف لأن العنف يقوم، إذا ما ساد الإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر واحترامه.

خامسا - إن التاريخ يعلمنا أن الحركات الإسلامية التي تنشط الآن هي شبيهة بالفرق الإسلامية التي ظهرت منذ فجر الإسلام، وكانت ذات سياسة معلنة وغير معلنة، عن وعي وعن غير وعي وتتحكم في بروزها أسباب اقتصادية وسياسية وطبقية وتاريخية أيضا. فلئن كان لهذه الحركات مسوغ وجود، لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، **فليس لها أن تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة**.

بين صـراع الحضـارات
وحـوار الأديـان

انعقدت في المغرب عام 1998 حلقة تأملية موضوعها **«حوار أديان التوحيد السماوية»** بمبادرة من منظمة اليونسكو. وقد تمحورت هذه الحلقة حول مرجعية أخلاقية مشتركة بين الأديان السماوية، بهدف ترسيخ ما أسمته الندوة بـ **«ثقافة السلام»**. وقد أتت هذه المبادرة في وقت علت فيه جلبة دعاة صراع الحضارات منذ صدور مقال **هتنجتن «صدام الحضارات» في مجلة فورين أفيرز سنة 1993** وفي وقت هب فيه كثير من الأكاديميين إلى تنصيب الإسلام عدوا مقبلا بعد أن اندحر شبح الخطر الأحمر. وساير هذا المد بعض من أصحاب القرار، مثل السيد كليتس، الكاتب العام السابق لحلف شمال الأطلسي - **الناتو** -

وقد أقدم ثلة من الأكاديميين المرموقين على دق ناقوس الخطر تجاه هذا الطرح المبسط الذي لا يزيد عن استبدال نموذج الحرب الباردة وتطبيقه على عالم ما بعد الحرب الباردة، والحالة أن العالم الإسلامي الذي يراد أن

يطبق عليه هذا النموذج متنوع لا يشكل وحدة إلا من حيث العقيدة، كما تخترقه تيارات تتوزع ما بين المحافظة والإصلاحية، والتقدمية (ديل إيكلمان : **آفاق الديمقراطية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط** 1997). وقد بين فرد هاليداي في كتابه: **أسطورة المواجهة بين الإسلام والغرب** 1997، أن العداء ضد الإسلام ما هو في حقيقة الأمر إلا توظيف لإيديولوجيات سابقة مناوئة للعالم الإسلامي تتسربل بأعذار جديدة، وكأن لسان حال دعاة الحوار بين الحضارات عوض التصادم هو ما قاله شاعر أموي :

أرى خلل الرماد وميض نـــار
ويوشك أن يكون لها ضــرام
فإن لم يطفئها عقلاء قـــوم
يكون وقودها جثث وهـــام
فإن النار بالعودين تذكـــى
وإن الحرب أولهـــا كــلام

لا مندوحة هنا من الحوار بين «عقلاء القوم» لتجنيب البشرية ويلات تصادم لا يبقى ولا يذر أو مغبة عداء فيه إفقار للفكر وإجهاز على الأخلاق وتدمير للمستقبل

والأمل، وقد ارتأى كثير من المفكرين أن سبيل هذا الحوار يتم من بوابة الدين، على اعتبار أن الدين، إلى جانب نزوعه الروحي، هو موطن الذات ومسكن الهوية إلى جانب اللغة، وبحكم أن المجتمعات تنزع أول ما تنزع، حينما تتعرض هويتها للاستلاب، إلى الاستمساك بمقوماتها الروحية، ويشير **توينبي** في الحوار الذي جرى بينه وبين **المفكر الياباني إيكيدا** في مجلد ضخم بعنوان «**على الإنسان أن يختار**» إلى أن الدين عامل نهوض عند ما يسيطر الخمول والجمود على مجتمع ما.

إن **الهوية**، سواء كانت هوية جديدة أو هوية معادة، يتم تحديدها، أولا عن طريق العقيدة قبل اللغة أو موازاة معها، وللحفاظ على تماسك الهوية الناشئة يتم تنصيب الآخر كخطر أو كتهديد للهوية الناشئة. وقراءة التاريخ تبين لنا كيف أن الغرب، في القرون الوسطى نصب الإسلام عدوا من خلال الحروب الصليبية وأكثر من ذلك من خلال الأدبيات التي كانت تنشرها الكنيسة والتي نفذت حتى إلى مفكري الأنوار، ومنهم ڤولتير. ولم يحسم الغرب علاقته مع الآخر / الإسلام إلا بعد حملة

نابليون التي أسفرت عن رجحان كفة الغرب. وترى عالمة الدين الأمريكية كارين أرمستروج، التي كتبت كتابا لاقى نجاحا كبيرا عن «قصة العقيدة» 1994 وسيرة للنبي محمد 1995 تنأى عن الطروحات المادية التي تطفح بها كتابات بعض المستشرقين...

ترى هذه العالمة أن هوية المجتمعات الإسلامية، التي تعاني شرخا وتهديدا من لدن الغرب المتفوق ماديا، يتم التعبير عنها عن طريق التوجس من الغرب «المهيمن» و«المتجبر» و«المستكبر».

لكن ردود الفعل هذه من كلا الجانبين لا يمكن أن تخفي أسباب الالتقاء. ومن العسير أن نستجلي المحاولات الجادة والهادفة في حمأة قعقعة المنادين بالتصادم.

لكن من المحاولات الرصينة تلك أرستها المنظمة العالمية للكنائس التي مقرها بـ «جنيف» والتي تضم جل الكنائس غير الكاثوليكية أو المؤتمر العالمي للتشاور حول العقائد الذي جعل شعارا له ما نادى به **أحد العلماء اللاهوتيين هانز كينج** بقول إنه «**لا سلم بين الأمم**

بدون سلم بين الأديان»، وهو الذي نادى بإعلان عالمي للأخلاق على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبداخل الڤاتيكان توجد مؤسسة للحوار هي **الكرسي الرسولي** الذي يضم كتابة دولة خاصة بالعلاقات مع الأديان غير المسيحية.

ولئن كانت الكنيسة مصدر هذه المحاولات أساسا، حيث تتخذ المبادرة، فإن منتديات أكاديمية هبت هي الأخرى إلى إرساء سبل الحوار بين الأديان السماوية ومنها مركز **التفاهم المسيحي الإسلامي** التابع **لجامعة جورج تاون** والذي يشرف عليه **جون أسبوزيتو**، صاحب كتاب **«الخطر الإسلامي، حقيقة أو وهم؟»**.

ونشير كذلك إلى مؤسسة **ويلتن بارك** البريطانية التي رعت، بمناسبة خمسين سنة على إنشائها، ندوة حول: **«معنى المقدس : بناء جسور بين الإسلام والغرب»** في ديسمبر من سنة 1996 وتميزت بالكلمة التي ألقاها **ولي العهد البريطاني تشارلز** والتي أشار فيها إلى أن الإسلام يستطيع أن يوجه رسالة للغرب، باعتباره محافظا على قدسية العالم وعلى نظرة شمولية له. ومن شأن الإسلام،

يقول ولي العهد البريطاني، **أن يدفع الغرب إلى إعادة التفكير في علاقة الإنسان بالعالم وبيئته** ، ذلك أن الغرب نأى عن مكون مهم من هويته، وهو المسيحية، لصالح نظرة مادية صرفة، **وبذلك أصبح «العلم» «يمارس احتكارا، بل استبدادا على فهمنا للعالم».**

لقد انفصل العلم عن الدين وكانت النتيجة هي تلك التي عبر عنها **ويليم وردسورث** : «نرى جزءاً ضئيلا من عالم – طبيعة – هو ملك لنا. لقد سعى العلم إلى أن يستحوذ على عالم الطبيعة وينزعه عن ملكوت الله، **فجزأ الكوسموس**، وطرح المقدس في جانب منفصل وثانوي، بعيدا عن الأمور العملية في الحياة اليومية وذلك بغية فهم العالم».

وقد انتهت مؤسسة ويلتن بارك، التي تنظم كل سنة إطارا للعمل حول مسائل عملية، إلى أنه يمكن للحوار بين الأديان، وخاصة مع الإسلام، أن يستجلي حلولا عملية تهم الرعاية الصحية، والزراعة، والهندسة، والبيئة، وانتهت أيضا إلى تدابير عملية لتفادي الزيغ الذي أدت إليه النظرة **العلموية الصرفة** من سوء تدبير للموارد، وإخلال

بتوازن البيئة، ونادت بمزج البعد الوظيفي والروحي في السكن مثلا.

وقد استلهمت البعد الروحي للإسلام، كترياق للنظرة المادية المحضة، التي أحالت الإنسان إلى مستهلك ينزع إلى اللذة مع ما يترتب عن ذلك من مآسي أخلاقية، ذلك أن البعد الروحي ليس ترفا، ولكنه أحد عوامل التوازن الفردي والمجتمعي. ثم اعتمدت مفهوم الاستخلاف الوارد في القرآن الكريم والمسؤولية التي حملها الإنسان في استعمار الأرض «للقيام بالعمل الصالح».

وقد عقدت هذه المؤسسة لقاء في مستهل شهر فبراير 1998 حضره ثلة من رجال الدين والمفكرين. بيد أن هذه المحاولات، التي لا يسع المرء إلا أن يشيد بها، تستوجب بعض الملاحظات:

أولا : أن الحوار يتم بمبادرة الغرب، ويتميز الغرب بمعرفته الدقيقة والعميقة بالعالم الإسلامي، سواء من خلال مؤسساته الكنيسية أو الأكاديمية ومعرفته بجوانب الحياة في المجتمعات الإسلامية، وامتلاكه ناصية لغاته. ولذلك قد يبدو هذا الحوار غير متكافئ، مما يستلزم

معرفة المجتمعات الإسلامية بالآخر، معرفة عميقة، وقيام مؤسسة ترعى هذه المعرفة وهذا الحوار، حتى لا يكون عبارة عن سيول تتبدد في الصحراء، إذ الظاهر أنه ليست هناك مؤسسة إسلامية ترعى هذا الحوار على غرار ما هو متواجد لدى الطرف الآخر، سواء عبر مؤسسات قريبة من الكنيسة أو عبر مؤسسات أكاديمية.

ثانيا: أن الحوار لا ينطلق من مبدأ التسامح فقط ولكن من احترام الآخر لأن التسامح يتضمن علاقات تراتبية ولا يوحي بمعرفة الآخر، ولكن فقط بالسماح له بالوجود. إن العنف ما هو إلا التعبير الحتمي للإقصاء والتجاهل أو التشويش. لذلك فإن المناداة بنبذ العنف ينبغي أن تنصرف إلى جذوره المتمثلة في الإقصاء.

ثالثا: إن الحوار بين الأديان هو غيره في مجالات أخرى. فلا ينبغي أن يكون أداة للتبشير ولا أرضية للتنازلات، إذ يجوز أن يتمخض الحوار في الميدان السياسي عن تنازلات، أما في ميدان العقيدة فلا مجال لذلك. ومثلما يقول المفكر التونسي محمد الطالبي: «إن قاعدة الانطلاق هي قبول الغير، كما يريد أن يكون والقاعدة في ذلك ألا يكون

الحوار مفاوضات، نقوم فيها بتنازلات كي نصل إلى قاعدة مشتركة. أنا أرفض أن يكون الحوار مفاوضة، لأنه يستحيل على أي إنسان أن يتفاوض على حساب ما يعتقده حقا. يستحيل علي أن أقوم بتنازلات فيما أعتقد أنه حق في صلب **اعتقادياتي الدينية** وهذا يصح كذلك بالنسبة إلى المسيحي واليهودي وحتى بالنسبة لغير المعتقدين». (الطالبي : عيال الله ص 168).

غاية الحوار إذن هي تضافر الجهود بين الأديان السماوية لتفادي التصادم والتناحر وتجنب الانحرافات التي تمس البشرية من جراء غلواء العلم وزيغ الاقتصاد وغلبة النظرة المادية.

رابعا : أن أولى الأولويات هي إجراء حوار إسلامي - إسلامي بعيد عن منطق التكفير والإقصاء، حوار بين الشيعة والسنة، وحوار بين الفرق التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي ربما، **كان لها مسوغ وجود**، لكن لا يمكنها أن تزعم امتلاكها للحقيقة المطلقة، فذلك مناف للعقل ومناف لروح العقيدة الإسلامية. فقد ورد في محكم التنزيل: **﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة،**

وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين﴾ (سورة النحل : 125)، وأن تكون غاية الحوار هي تحقيق المصلحة المشتركة للعالم الإسلامي والبشرية جمعاء: **﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾** سورة المائدة.

وهنا أستعيد مقولة رجل دين مسيحي: «**لا سلم بين الأمم بدون سلم بين الأديان**» وأضيف: **ولا سلم داخل الأمم، بدون سلم بين الملل والنحل.**

●●●

أولـويـات الحـوار
الإسـلامي الغربـي

ليس المصطلح في العلوم مفهوما إجرائيا فحسب، ولكنه يحيل إلى حمولة معينة. وليس من شك في أننا حين نستعمل مصطلح الإسلام السياسي، فإننا نحمل هذا المفهوم معنى معينا في سياق معين، مع ما يترتب عن ذلك السياق، من تفاعل وأحيانا من تضارب وكذا من مضاعفات. فاستعمال الإسلام السياسي للتدليل عن ظاهرة الحركات الإسلامية، يحيل إلى معطى معين، مع ما يترتب عن هذا المعطى من تمايز، بين الإسلام الرسمي، ذلك الذي تمثله السلطات الرسمية لبلد ما، أو تقوم بتمثيله، وإسلام مجتمعي يرتبط بوجدان الشعب، ويشكل العمق الذي ينحت ثقافة شعب ما ويصوغها ضمن عوامل أخرى، حيث تمتزج فيه الطقوس بالمعتقدات. ويحيل الإسلام السياسي إلى الحركات التي أخذت في الظهور في العالم العربي بعد هزيمة 1967 وعظم نفوذها بعد الثورة الإيرانية، واشتد عودها بعد إخفاق النموذج

الاشتراكي، وأخذت تشكل معطى يختلف قوة وضعفا حسب البلدان الإسلامية بعد حرب الخليج.

هذه الحركات، على اختلافها، ترتبط بقاسم مشترك، وهو أنها تصبغ بطابع سياسي، أو بتعبير آخر، فإن غايتها هي ممارسة السلطة، لأن «تغيير أحوال الأمة» لا يتأتى إلا بوضع اليد على ميكانيزم السلطة، أو على الأقل التأثير عليها. بل إن من الحركات من لا يرى ضرورة إضفاء صفة الإسلام على اعتبار أن السياسة من صميم الإسلام، فإضافة «السياسة» هي حشو من القول. ولذلك فكل الوسائل مشروعة لبلوغ السلطة، سواء عن طريق الانخراط في المسلسل الديمقراطي، أو المجتمع المدني وهو ما يصطلح عليه **بالأسلمة من فوق**، أو بالانغمار في قضايا المجتمع ومحاولة التصدي لمشاكله الآنية، سواء أكانت مجتمعية وهي التي أخفقت الدولة في تحقيقها أو تلبيتها، أو أخلاقية، أو حتى نفسية، وهو ما ينعت **بالأسلمة من تحت**. ولذلك فإن حركات ما يسمى **بالإسلام السياسي** لا يمكن إلا أن تكون على طرفي نقيض مع السلطة، التي تمثل الإسلام الرسمي. فهي تؤاخذ على السلطات الحاكمة أنها

تسييس **الإسلام**، في الوقت الذي ترفع فيه هي ذاتها شعار **أسلمة السياسية.**

وهذه وتلك تنخرطان في سباق من أجل خطب ود الإسلام الوجداني الذي يلتصق بالمجتمع.

وقلما تنأى الدراسات والتحاليل عن هذا النموذج، حتى وإن اختلفت التسميات، كالسلفية الجديدة مثلا، أو الأصولية، أو الصحوة، وهلم جرا، وهي تقصر نظرتها على الفاعلين الإسلاميين.

لكن هناك قراءة أخرى أخذت تنحو منحى آخر وهي تلك المنبعثة من بعض مراكز الدرس والتحليل في الولايات المتحدة. وهي تنأى بنفسها عن النظرة المانوية الثنائية في علاقات الإسلام والغرب، وتضرب صفحا عن التيار الداعي إلى التصادم بينهما. ونحيل هنا إلى نموذج من هذه القراءة من خلال الكتاب الذي أشرف على إصداره **جون أنتليس** تحت عنوان **«الإسلام، الديمقراطية والدولة في شمال إفريقيا»** (مطبوعات جامعة انديانا 1997). وهذه القراءة لا تقتصر نظرتها على الفاعلين السياسيين وحدهم، ولكنها تصرف النظر كذلك إلى ذلك الجهد الذي يعتمل

داخل المجتمع وفئاته المؤثرة من المثقفين، وهي لذلك لا تنظر نظرة أحادية إلى هذه الحركية، ولكنها تقر باختلافها وتنوعها، بل وتضاربها، مع ما يترتب عن هذا الاختلاف من حوار حاد.

مؤدى هذا الطرح أن المجتمعات الإسلامية ليست مناوئة للغرب، ولا هي تشكو من «عيوب جنينية» تجعلها غير قادرة على الانخراط في الديمقراطية والتقدم. إن هاته المدرسة هي النقيض للمدرسة المعروفة التي قامت في الولايات المتحدة داعية إلى صدام الحضارات، والتي كثر الصخب حولها، وحظيت بالتغطية الإعلامية الواسعة وجُت الدعوات الرصينة والهادفة إلى الحوار، انطلاقا من الفهم والبحث غير المشوب بنظرة إيديولوجية. والمتتبع لا يسعه إلا أن يلحظ هاته المحاولات الجادة التي من شأنها أن تقيم الجسور بين عالمين وحضارتين. ونحيل هنا على الفصل الذي كتبه **ديل ايكلمان** والذي نعتمده في هذه المعالجة تحت عنوان «**السياسات الإسلامية**، آفاق الديمقراطية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط» في الكتاب الذي صدر تحت إشراف **جون انتليس** المشار إليه.

وللتذكير، فإن ديل إيكلمان اعتمد مقاربة انتربولوجية لدراسة الإسلام في المغرب، وهي تلك التي قام بها في بحثه لنيل شهادة الفلسفة PHD من خلال دراسته لعالم تقليدي هو القاضي عبد الرحمن المنصوري، الذي يمثل نموذج العالم التقليدي، المؤتمن على قيم المجتمع، والتي ما تزال تشكل سدى لأبحاثه من خلال استقراء دينامية المجتمع، عوض الانصراف، إلى ما يعتور السطح السياسي. إن غاية ايكلمان هي أن يضرب صفحا عن تلك النظرة التي طبعت الخطاب الأكاديمي حول الإسلام، سواء تلك النظرة المغرقة في البساطة، الذاهلة عن العمق المجتمعي أو تلك التي تندرج في قالب ايديولوجي، مقيما على أنقاض هذا الطرح أركان حوار ممكن، بله ضروري.

يقول إيكلمان :

«إن استنتاجات توينبي الذي يتم توظيفه من قبل دعاة صراع الحضارات، واستخلاصات هتنجتن المغرقة في التبسيط من شأنها أن تشجع على تصوير ديانات وحضارات أخرى» كما لو أن طبيعتها لا تخضع لمنطق الزمن على غرار ما ذهبت إليه المدرسة الاستشراقية لجيل سلف.

ومن هذا المنظور، فإن جملة هتنجتن المقتضبة «الغرب ضد الآخرين» من شأنها أن تضل لطابعها الثنائي (المانوي) المغرق في البساطة، على غرار دعوة دانيل ليرنر «مكة أو المكننة». إن هذه النظرة إلى التراث الحضاري على اعتبار أن له «صفات مميزة» من شأنها أن تصرف الأنظار على التمايزات الداخلية والتاريخية وعن الحوار الحاد الذي يجري بين أبناء هذه الحضارات. فالفاعلون هم حملة التراث الحضاري، ويوجد ضمنهم حتى في المجتمعات التي تنعت بـ «التقليدية» وأحيانا بالشعبوية، تعدد وحوار داخلي لإبراز أهم القيم الحضارية، ومن هو «المؤهل» للتعبير عنها، وكيف تطبق.

من أجل ذلك فإن الحضارات، على غرار الثقافات، موضع نقاش دائم في الزمان وحسب الظروف.

إن النقاش الدائر حول الثقافة والحضارة يكتسي أهمية بالغة من أجل رصد آفاق الديمقراطية في العالم العربي وإن التعابير التي تجعل الإسلام ذا مميزات خاصة، كتلك التي اعتمدها هتنجتن، تعابير مضللة مضلة، لأنها تصرف النظر عن الدينامية الثقافية للتحول السياسي.

فقلة من الناس تزعم أن كون الإنسان عربيا وديمقراطيا أمران لا يلتقيان. ولعل علة ذلك هو أن مقياس الديمقراطية يتم تعريفه هنا بشكل ضيق يميل إلى تغليب المفهوم الغربي.

لذلك، فإن ديل إيكلمان يركز على تمظهرات هذه الصحوة الفكرية والتي تمثل المحاولة الداعية إلى التفكير في أسس الإسلام، ويعطي مثال كتاب **«الكتاب والقرآن»** كمثال لـ **محمد شحرور** الذي اخترق كل أشكال الرقابة في الدول التي فرضت المنع عليه. وهو في ذات الوقت يرصد ظاهرة التعليم العالي الجماهيري الذي لم يعد قصرا على أبناء الذوات من خلال نماذج ثلاثة، منها المغرب وفي غيره من بلدان الشرق الأوسط وهي شبيهة بالأثر الذي أحدثته المطبعة في أوروبا. ومن شأن هذه الظاهرة أن تؤثر عميقا على المجتمعات الإسلامية.

إن غاية إيكلمان، ومن لف لفه، هي أن يبين تهافت القراءات الأحادية التي تعتمد نموذجا يتيما لقراءة الواقع ورصده ورسم سياسة خارجية أمريكية أكثر مرونة. إن عالم ما بعد الحرب الباردة لا يمكن أن يقوم على نموذج

وحيد، كذلك الذي ساد في سياق الحرب الباردة، لأن تلك القراءة لا يمكن أن تكون إلا مضللة. إن إيكلمان، من خلال استقرائه لقضايا العالم الإسلامي لأكثر من ثلاثين سنة، يرى ضرورة أن ينصرف الجهد من كلا الجانبين لمعرفة الآخر. فعلى الغربيين أن يكفوا عن قراءاتهم للعالم الإسلامي من خلال قوالب جاهزة، أو في تعاملهم مع النخب المتفرنجة لهذا العالم وأن يضعوا نصب أعينهم أهمية العامل الثقافي في صوغ السلطة وممارستها أو في العدالة ومزاولتها. وفي ذات الوقت على العالم الإسلامي أن ينجب نظير اليكسيس دوتو كفيل، ذلك الفرنسي الذي استطاع أن يقدم قراءة صائبة للمجتمع الأمريكي في القرن التاسع عشر دون أن يسقط في إغراء النماذج أو الباريغمات الأحادية. **ومؤدى ذلك أن على المسلمين أن يحسنوا قراءة الغرب.**

***

أمريكــا
و
الإســلام

أثينا القديمة في هرج ومرج خشية من البرابرة الذين احتشدوا على أبواب المدينة، والناس يضاربون حول هذا الخطر المحدق، ويبعثون الأرصاد ليطلعوا على قوة خطر البرابرة الداهم وسبل مقاومته. حتى إذا عاد فرسان من خارج أثينا تحلق حولهم سكان المدينة، هلعين مذعورين يسألونهم عن هؤلاء البرابرة الذين يريدون أن يجهزوا على منارة الحضارة الهلينية. وتردد السؤال وكيف هم البرابرة ؟ لكن الفرسان لم يجدوا برابرة في الأرباض ولم يعاينوا خطرا على جوهرة الإغريق. إذاك استدار سكان أثينا إلى بعضهم البعض مرددين، لقد كنا أحسن حالا لما كان البرابرة على الأبواب، أما الآن فما ترانا صانعين ؟

هذه الصورة التي استعملها الشاعر كافاري ونقلتها الروائية الفرنسية مارجريت يورسنار تنطبق على حال أمريكا وأصحاب القرار والرأي فيها، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. لقد كان للشيوعية مزية أنها كانت عدوا لأمريكا، أما الآن فما ترى أمريكا صانعة بغير عدو؟

هل تشن حربا ضد المخدرات ؟ ضد الإرهاب ؟ ضد الخلل البيئي وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية ؟ ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ؟

لكن لم يستأثر مشكل من هذه المشاكل التي تنعتها الإدارة الأمريكية بالمشاكل العامة Global issues بالاهتمام كما حصل بالنسبة للإسلام. فباحثون مرموقون سارعوا، انطلاقا من خلفيات معينة، إلى تنصيب الإسلام، عدوا محتملا على أنقاض الخطر الأحمر. ولم لا، يقول لسان حال أولئك الذين سارعوا إلى هذا الطرح. فعلاقات العالم المسيحي والعالم الإسلامي تكتنفها حركات من المد والجزر. وقد كانت هذه العلاقة، مثلما قال المستشرق الفرنسي (اليهودي الديانة) ماكسيم رودنسون، علاقة، صراع إيديولوجي شبيه بالصراع الذي ساد بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، ولقرون مديدة. فالنموذجان على طرفي نقيض في كل شيء، كما يقول رودنسون، هذه المرجعية هي التي «ألهمت» برنار لويس، أستاذ الحضارة الإسلامية في جامعة برنستون وعلم من الأعلام النافذة المؤثرة. ففي سنة 1990 ألقي برنار لويس محاضرة بعنوان

«الأصولية الإسلامية» بمركز جيفرنسن، استخلص فيما بعد من مادتها مقالا لفت كثيرا من الانتباه في مجلة The Atlantic Monthly بعنوان «جذور السعار الإسلامي». وعنوان المقال ينم لذاته عن طرح لويس ونظرته العدائية للإسلام. وقد أضافت المجلة عنصرا مؤثرا في غلافه بتقديمها لصورة كاريكاتورية لشيخ مسلم معتم، عابس الوجه، تقدح عيناه شرارة الحقد والغضب، وبمقلتي عينيه نجوم العلم الأمريكي. وأضافت المجلة في متن المقال - كوسيلة إيضاح - صورتين باليد لثعبانين : الأول أرقط، بنجوم العلم الأمريكي، ينساب في الصحراء وهو يرمز إلى هيمنة أمريكا على العالم العربي واستغلالها لخيراته، والثاني لثعبان استقام يترصد مسلما يصلي وكأنه يريد أن يجهز عليه. ويريد أصحاب المجلة في هذه الصورة الأخيرة التدليل على ما ورد في متن مقال لويس أن الصراع بين الإسلام - الذي كان متقدما في الألف سنة الأولى - والغرب دام لأربعة عشر قرنا، وقد تمثل هذا الصراع في سلسلة طويلة من الهجومات والهجومات المضادة، ومن الجهاد والحروب الصليبية والفتوحات. فقد غزت

العقيدة الجديدة الأراضي التي كانت بحوزة المسيحية بالشام وشمال إفريقيا كما احتلت أوروبا وحكمت لردح من الزمن صقلية وإسبانيا والبرتغال وأجزاء من فرنسا. وقد تغيرت الصورة في القرون الأربعة الأخيرة، لتتخلص أوروبا، حسب تعبيره، من التهديد الذي يشكله العالم الإسلامي.

أما الآن، يقول لويس فإن غالبية العالم الإسلامي يستبد بها شعور حاد وعنيف من الغيظ ضد الغرب. وقد أضحت أمريكا فجأة العدو النموذجي، ومشخص الشر، والخصم الشيطاني المناوئ لكل ما هو حسن وبخاصة ضد المسلمين والإسلام.

إن طرح لويس برمته ينبني على علاقة تصادمية بين العالمين، وأن أمريكا هي بالذات موضع كراهية العالم الإسلامي لما ترمز إليه من حضارة غربية وعلى أن إمكانية إجراء حوار والحالة هذه، هي ضرب من الخيال، بل ومن السذاجة، ومن الحزم ترصد خطر العالم الإسلامي الداهم وأخذ الحيطة، لأن العلاقة بين العالمين هي علاقة تصادم حضارتين. ولويس هو أول من أطلق هذا التعبير

والذي تلقفه جامعي آخر من نفس الاتجاه هو صامويل هتنجتن ووظفه في محاضرة ألقاها بتاريخ 18 أكتوبـــر 1992 تحت عنـــوان صدام الحضـــارات بمعهد American Entreprise Institue حضرها كاتب هذه السطور. والمحاضرة كانت النواة لمقاله الشهير الذي يحمل نفس العنوان والذي تضمنته مجلة فورين آفيرز في صيف 1993. وتختلف المحاضرة عن المقال في أنها قصرت صدام الحضارات بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، في حين توسع في مقاله جلبا لرداء الموضوعية إلى صدام بين الغرب والآخرين وبخاصة العالم الإسلامي والعالم الكونفوشي The west and the rest. وتوسع هتنجتن في كتاب يحمل عنوان صدام الحضارات وصياغة العالم الجديد اعتبره هنري كسنجر الذي ليس بعيدا عن نفس الاتجاه أهم كتاب صدر بعد الحرب العالمية الباردة. وهو يقرنه بمقال كتبه جورج كينان سنة 1949 عن الاتحاد السوفييتي الذي أبرز فيه أن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بونا إيديولوجيا كبيرا وأن السياسة الأمريكية حيال الإمبراطورية السوفييتية ينبغي أن تبنى على الاحتواء

containement، وهو أول من أطلق هذا المصطلح الذي سارت عليه الدبلوماسية الأمريكية في محاولتها احتواء الاتحاد السوفييتي إيديولوجيا، وعسكريا وسياسيا

إن مقارنة هنري كسنجر لكتاب هتنجتن بمقال كينان Kenan ليست اعتباطية. فهو يوحي بأنه المرجعية التي ينبغي أن تسير عليها الدبلوماسية الأمريكية حيال العالم الإسلامي.

في فبراير 1993 وقع انفجار بمركز التجارة العالمي بنيويورك وقد أشارت التحريات الأولى إلى تورط نشيطين إسلاميين ومحاكمتهم. ورغم ذلك فإن خيوط حادث هذا الانفجار تظل مختبلة والصورة مضببة وليس من السهل الجهر بحكم صائب. إنها لغز مثل لغز اغتيال كينيدي. وقد تم توظيف ذلك وتصوير الإسلام باعتباره خطرا محدقا يضرب في عقر أمريكا وفي عمق الحضارة الغربية بنيويورك وفي أهم ما تمثله وأبهى ما توحي إليه : بناية مركز التجارة العالمي.

وفي نفس الاتجاه روج صحافي Emersson 1994 لفيلم وثائقي عن خطر الإسلام بعنوان **«الجهاد في أمريكا»** عن

أنشطة الإسلاميين بأمريكا واستفادتهم من جو الحرية لضرب الحضارة الغربية وكذا الاستفادة من الثغرات القانونية لتمويل عمليات إرهابية أو مضرة بالمصالح الغربية. وليس مصادفة أن يصادق الرئيس الأمريكي على قانون يضيق الخناق على المساعدات المالية التي قد يبعثها فلسطينيون أو منظمات فلسطينية إلى الأراضي المحتلة في أعقاب صدور الفيلم. إن موجة العداء هذه هي التي أوحت للمعلق الصحافي وولف بليتزر في قناة CNN عقب انفجار أوكلاهوما في أبريل 1995 بأن المورط في العملية له ملامح شرق أوسطية قبل أن تجري أولى التحريات. وقد ضبط أردني بريء بمطار لندن يحمل هدايا ڤيديو إلى أهله بالأردن وتعرض بيته إلى أعمال وندالية من جراء الاتهام. لكن نفس المعلق الصحفي، وقد تم ضبط الجاني الحقيقي لم يفعل أكثر من فضح نفسه بقوله، إنه يشعر بالأسى لأن أمريكيا هو الذي قام بالعملية، وأن الألم سيكون أقل لو أن الجاني كان مسلما.

وليس لنا أن نفيض في أمثلة الشعور العدائي الذي يحرك أوساطا غربية، وقد نضيف إليه ما اصطلح عليه بالحجاب

الإسلامي في فرنسا وقضية آيات شيطانية التي يتم استغلالها للنيل من العالم الإسلامي، ونعته بانعدام حرية التعبير دونما الحديث عن حدود الحرية واحترام المقدس ولا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الغرب في أهم حق له هو حق الحياة. ومن الأشياء التي طمسها الإعلام الغربي هو أنه لما هم سلمان رشدي بتقديم اعتذار لمشاعر المسلمين قامت قائمة الذين زعموا الدفاع عنه واتهموه بالجبن واضطر للتخلي عن اعتذاره. **ونضيف إلى ذلك تصريح الكاتب العام السابق للحلف الأطلسي كليتس Claits الذي صرح أن الخطر الإسلامي حل محل الخطر الأحمر.**

إذن، نحن أمام توجه فكري، ولسنا أمام آراء مبثوثة هنا وهناك، بل أمام ايديولوجيا توظف ايديولوجيات سابقة ضد العالم الإسلامي، وهي تكسب على مر السنين الزخم والتأثير على أصحاب القرار. ولنترك **التورية** لنرى جليا علاقة القربى بين هذا المد الفكري وبين ايديولوجيا سابقة هي **الصهيونية**.

إن هذا التوجه ضد الإسلام ما هو إلا لباس جديد للصهيونية، وبتعبير آخر إن الصهيونية الجديدة تنصب

العالم الإسلامي هدفا لها وعدوا بعد أن كانت منصرفة إلى القومية العربية التي نعاها برنار لويس في مقال له بمجلة فورين آفيرز (خريف 1992). ويمكن اعتبار برنار لويس هذا عراب الاتجاه المعادي للإسلام ومنظره في سياق ما بعد الحرب الباردة. وهناك لفيف من الباحثين والأكاديميين الذين يغدون هذا الاتجاه في الولايات المتحدة من الذين يحملون الألقاب الأكاديمية غطاء وذرا للعيون، من مثل صامويل هتنجتن ودانيل بايب، ومارتن كرامر، وصحافيون، أمثال، جيم هوغلاند من واشنطن بوست، وجوديث ميلي، واميرسون من نيويورك تايمز، وتشارلز كروثماتر الذي يكتب في واشنطن بوست والذي رأى في العالم الإسلامي انتفاضة جماعية تهدد الغرب، على غرار الانتفاضة الفلسطينية ولكن على مستوى أعم وأشمل، وطبعا أخطر.

وهذا ليس إلا غيضا من فيض.

وقد جاء أول رد فعل للإدارة الأمريكية أمام زخم أفكار «الباحثين» و«الصحافيين» هو ذلك الذي قدمه

مساعد كاتب الدولة في شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا آنذاك السيد إدوارد جيورجيان الذي كان قد شغل منصب سفير في سوريا، وبعد مهامه كمساعد لكاتب الدولة عين سفيرا في إسرائيل ليقدم استقالته في ما بعد.

جيورجيان هذا قدم أول ورقة تعكس وجهة نظر الإدارة الأمريكية أو ما يصطلح عليه بخطاب «ميرديان هاوس طرح جيورجيان هو أن الإدارة الأمريكية تعتبر الإسلام أحد أكبر الأديان «وهو المكان الذي احتضن تلك المحاضرة بتاريخ 2 يونيو 1992. ومؤدى الذي قدم حضارة إنسانية عالمية، وأن العدو ليس هو الإسلام وإنما هو التطرف، سواء انبعث من القومية أو من الدين، ولا نريد أن يصبح الإسلام مرادفا للتطرف أو بتعبير تصعب ترجمته أن يصبح الإسلام عنوانا لاتجاه مذهبي قادم The next ism». «ولا ترى الإدارة الأمريكية في الدين عاملا مؤثرا - إيجابا أو سلبا - في طبيعة أو نوعية علاقاتها مع الدول. إن صراعنا هو مع التطرف، ومع العنف، والرفض وعدم التسامح والتخويف والإكراه والترهيب».

وتندر جيورجيان قائلا: إن أمريكا تعارض أولئك الذين يستعملون الديمقراطية مطية للإجهاز عليها بقوله: إنسان واحد، صوت واحد، ولكن ليست مرة واحدة.

ظل خطاب ميرديان هاوس مرجعا للإدارة الأمريكية، سواء في عهد ولاية بوش أو ولاية كلينتون في بدايتها التي تبنته. وقد ردد مستشار الأمن القومي أنتوني ليك كثيرا من خطوطه وأضاف إليه دحضه لصراع الحضارات وأطروحة نهاية التاريخ. لكن مرجعية ميرديان هاوس أخذت في الاهتزاز لعوامل موضوعية (انفجار مركز التجارة الدولي في فبراير 1993) وأخرى ذاتية. وقد تم استنفار أجهزة الإعلام لعملية الخلط بين الإسلام وبين الإرهاب، في سياق ما يسمى بالعوامل الموضوعية. وتمثل الصحفية جوديث ميلير من صحيفة نيويورك تايمز هذا المنحى. فقد كتبت مقالا في مجلة «فورين أفيرز» ربيع 1993، في أعقاب انفجار مركز التجارة الدولي، تدعو فيه أمريكا إلى موقف أكثر صرامة وأكثر التزاما في التعامل مع الإسلام المتشدد وتأسف – في نزعة أبوية توهمنا بها – لسقوط العالم العربي، الذي انعتق من أغلال الشيوعية،

في ظلام الأصولية والأوتقراطية، وهو العالم الذي لم ينعم بالحرية والأمن، حسب تعبيرها.

أما العوامل الذاتية فمرجعها تولي لفيف من خبراء الشرق الأوسط القريبين إلى الأطروحة الإسرائيلية المسؤولية، سواء في مجلس الأمن القومي أو كتابة الدولة في الشؤون الخارجية، أبرزهم مارتن انديك الذي كان مديرا لمعهد واشنطن للشرق الأدنى (وهي مؤسسة قريبة من إسرائيل) والذي عين في أعقاب انتصار كليتون مسؤولا عن ملف الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي ثم سفيرا للولايات المتحدة في إسرائيل، في سابقة فريدة بالنسبة لشخص لم يحصل على الجنسية الأمريكية إلا شهورا معدودة قبل انتصار كليتون وتعيينه سفيرا في بلده الأصلي إسرائيل، وبالرغم من الزعم بأنه كان مواطنا أستراليا.

ومهما يكن من أمر فإن أنديك، في كلمة التأكيد التي ألقاها أمام مجلس الشيوخ، أبان أنه نذر حياته لخدمة مصالح إسرائيل ومناوءة كل ما يتعارض معها. وانساقت كتابة الدولة مع الطرح الذي يجعل مقاربة لويس مرجعية يعتد بها مثلما عبر عن ذلك نائب كاتب

الدولة في الشرق الأوسط روبرت بيليترو في كلمة ألقاها بمؤسسة شوتوكاوا بتاريخ 21 أغسطس 1996. ويدل ذلك على التطور الذي اعترى مقاربة الإدارة الأمريكية، ما بين مرجعية «مرديان هاوس» المعتدلة نسبيا، وخطاب شوتوكاوا المنحاز بشكل سافر.

أما الأوساط الأكاديمية فقد تأثرت هي الأخرى بحمى الأوساط الإعلامية وغموض الطرح الرسمي. وينعت أولئك الذين يرون في الإسلام السياسي تهديدا للغرب خصومهم بالسطحية والسذاجة. فقد تعرض مجلس العلاقات الدولية الذي يشرف عليه الباحث ليسلي كليب إلى انتقادات شديدة رغم توجهه الليبرالي، لأنه نشر مذكرة عن الإسلام السياسي ونعته الباحث ارموسون الذي أشرف على إخراج فيلم وثائقي مغرض بعنوان «الجهاد في أمريكا» بأنه يضفي شرعية على النشاط الأصولي وعلى برامج نَشِيطيه ويظهرهم بوجه مقبول في الولايات المتحدة.

في حمأة ضد الإرهاب التي تقودها أمريكا مؤخرا برز الاهتمام بالإسلام مجددا واستغل كثير من الباحثين غموض

الخطاب الأمريكي للربط بين الأعمال الإرهابية والإسلام. وقد أصدرت ميلير كتابا في الآونة الأخيرة بعنوان «الله 99 إسما» : تقرير عن الشرق الأوسط الأصولي». ويتضح من خلال عنوانها أنها تنعت الشرق الأوسط بالأصولية بدون تمييز، وتعتمد في استقراءاتها على شهادات مفبركة أو دخيلة أو مبسترة أو مجتثة من سياقها وتزعم أن تشخيصها للأدواء التي يعانيها العالم العربي نابع من حبها للمنطقة وحدبها عليها. وقد أحصى عليها الأستاذ إدوارد سعيد (رحمه الله) مجموعة من الأخطاء في المعلومات وجهلها للغة العربية والفارسية، مما لا يؤهلها لمعرفة العالم العربي معرفة عميقة فضلا عن أرضيتها الإيديولوجية التي تنطلق منها.

لكن، بالرغم من الحملة الشرسة التي وجهت ضد الإسلام والمسلمين، والتي انعكست أصداؤها على مراكز القرار، بسبب قوة فعل وتأثير اللوبيات المختلفة، فإن هناك اتجاهات فكرية وسياسية أخرى أقل تحيزا في نظرتها للإسلام.

فقد أصدر فريد هاليداي Fred Halliday، الأستاذ المحاضر بجامعة هارفارد الأمريكية، في مستهل 1998،

كتابا بعنوان : **الإسلام وأسطورة المواجهة**. هذا الجامعي على اطلاع وبينة من الشرق الأوسط وقضاياه، وأهم من ذلك أنه يملك إلى جانب سعة الاطلاع، هاجس الموضوعية وانتباذ النظرة المغرضة التي كثيرا ما تحرك من يكتبون من الغربيين عن الإسلام أو العالم الإسلامي وعلاقة هذا العالم بالغرب. **ولذلك فهو صوت «نشاز» وسط جوقة الأكاديميين الذين يزعمون الإحاطة بقضايا الشرق الأوسط ويتطلعون إلى أن يكونوا مستشارين لصانعي القرار الأمريكي حول الإسلام والشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية أو البنتاغون أو وكالة المخابرات الأمريكية** C.I.A.

فريد هاليداي يعرض شيئا غير خطاب العداء، فهو يتحرى الموضوعية، سواء في عرضه لقضايا الشرق الأوسط أو في تحليله للنظرة العدائية التي أخذت تطبع خطاب بعض المختصين (!) الغربيين حول الإسلام، ويقول : «إن العداء للإسلام وكذا شيوع خطر إسلامي من خارج المجتمعات الأوروبية اكتسب خلال السنوات الأخيرة زخما إضافيا وتحولا بداخل المجتمعات الغربية.

وقد صُرِف هذا العداء ضد المسلمين الذين يعيشون في الغرب وكذلك ضد مجتمعات غير مسلمة. فالعنصرية في المجتمعات الأوروبية، وبخاصة في فرنسا، أخذت بشكل سافر طابعا عدائيا ضد الإسلام وفي الولايات المتحدة، حيث لا يشكل المسلمون جالية ملحوظة، فإن اللهج بالعداء للإسلام أضحى عنصرا مهما في الخطاب السياسي.

أما في الهند فقد غذا شعور العداء حيال الإسلام الإحساس الشوفيني للهندوسيين بالزعامة. إن نبرة الخطاب العدائي كارثية في الغالب وتتضمن عناصر إقصائية ونمطية. إن لفظة العداء للإسلام- anti-muslimism تستعمل للدلالة على ايديولوجية خليطة، لا تستعمل المحتوى الديني إلا نادرا، ولكنها تخلطه بخطابات وإيديولوجيات أخرى. وهكذا يمكن التعبير عن anti-muslimism بأنه شبه ايديولوجيا (...) ممزوجة بأخريات يمكن أن تستعمل منفردة وباستقلال تام. وهي تتضمن عداء أقل للإسلام منه للمسلمين، أي المجموعات البشرية التي تدين بالإسلام».

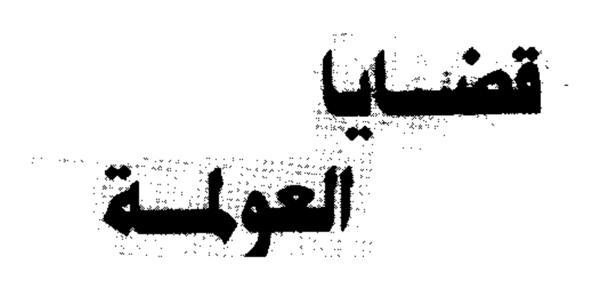
ومن بين هؤلاء كذلك **وليلم فاف**، أحد أبرز الصحافيين الذين لا تصرفهم دعاوي الموضة عن تلمس الحقيقة ورصدها بموضوعية واستكشافها في الأعماق دون الاكتفاء بالشروح السطحية والمغرضة في غالب الأحيان. وقد ندد **فاف** في مقال له نشرته كل من **«الهيرالد تريبيون»** و**«لوس أنجليس تايمز» بتاريخ 14 أغسطس** 1996 بهذا المنحى الذي ينظر إلى الإسلام بصورة خاطئة حاقدة. فالعالم الإسلامي حامل لحضارة إنسانية ربطت الغرب بالتراث اليوناني. إلا أن هذه الحضارة الرائعة عرفت انحسارا بعد خروج المسلمين من الأندلس، مما دفع العرب إلى الانكفاء. ثم التهب العرب بلهيب الاستعمار في القرن العشرين وأصبحوا مسودين بعد أن كانوا سادة. وبعدها زرعت إسرائيل في جسم العالم العربي بتواطؤ من الغرب. ولما تحررت مصر وبقية بلدان العالم العربي حاول العرب تدارك التأخر التاريخي الذي يعانونه وذلك بتبني نموذج دكتاتورية الحزب الواحد، أسوة بالاتحاد السوفييتي الذي كان يساند العرب. ولم ينجح هذا النموذج. ثم مني العرب

بهزائم مع إسرائيل وأتت حرب الخليج على ما كان يشكل لحاما للعالم العربي. وهذا مؤدى قول فاف.

كثير ممن يزعمون أنهم خبراء في العالم الإسلامي بأمريكا، أمثال دانيل بايب، وكرامر، وارمرسون، وجوديث ميلير وطبعا برنار لويس، ينظرون إلى الإسلام وكأنه قوة عدائية تهدد الغرب في مصالحه وقيمه. ولذلك تكتسي شهادة فاف أهمية كبرى، لأنه يستنكف من اجترار أحكام القيمة التي يلوكها هؤلاء.

إن العالم الإسلامي هو الضحية. فالمسلمون هم الذين يقتلون في البوسنة، والقدس لا تزال محتلة من قبل إسرائيل. وهذا ما يفسر، حسب فاف، ما نعته بتراجيديا العرب. فهم بين كماشة انكفائهم خلال خمسة قرون من العزلة الفكرية وبديل الأصولية.

•••


قضايا
العولمة

العولمة
في
خط الدفاع

صدر في بداية التسعينات كتاب «**الرأسمالية ضد الرأسمالية**» لـ **ميشيل ألبير** الذي عرض فيه إلى تضارب نموذجين للرأسمالية : النموذج **الانجلوسكسوني**، وترمز إليه **الولايات المتحدة** والنموذج **الريناني**، وتجسده **ألمانيا** وشرق آسيا على حد تعبيره.

ويرتبط النموذج الأول بمصادر تمويل خارجية تذهب إلى حد المقامرة، وتتجه بنية اقتصاده نحو الاستهلاك أكثر منه نحو التصدير، على خلاف النموذج الريناني الذي يعتمد على مصادر تمويل داخلية ويتجه في بنيته نحو التصدير.

وقد تبنى **ليستروتورو** Lester Thurow ، مدير معهد MIT الشهير هذا التقسيم في كتابه **رأسا لرأس** : الحرب الاقتصادية المقبلة بين **اليابان وأوروبا** واعتبر أن أهم ما يميز الرأسمالية الأمريكية هو نزوعها الفرداني وتمحورها حول «الأنا» على خلاف النموذج الجماعي النزاع نحو

الجماعية. ويرى ثورو أن الغلبة ستكون في نهاية المطاف للنموذج الجماعي Communitarian business.

الآن يبدو هذا التقسيم متجاوزا أمام انتشار العولمة وانفتاح السوق العالمية والاتجاه نحو رفع الحواجز الجمركية، كما تملي بذلك منظمة التجارة الدولية والكاط...

لقد دخلنا ما أسماه إيدوارد لوتواك Edward Luttawak من مركز الدراسات والدولية بواشنطن عصر الرأسمالية المتسارعة «توربو». وليس هذا المصطلح الجديد الذي نحته **لوتواك** حذلقة بلاغية، بل هو إيحاء بتساؤل وجودي عن غاية الاقتصاد : هل وجد الاقتصاد لخدمة المجتمع أم العكس ؟

الظاهر أن العولمة تمارس تعرية تضحي بالمجتمع وتهدد الفرد في استقراره وأمنه.. ولم تعد القضية افتراضية أو مجالا بين مدرستين فكريتين أو اتجاهين سياسيين. فقد أبانت إضرابات فرنسا لديسمبر 1995 وموجة الاحتجاجات التي اعترتها عن الوجه الآخر للعولمة. وظهرت في الولايات المتحدة آثار العولمة على مستوى التشغيل وأفضت إلى موجة من التسريحات اكتست صفة الظاهرة.

وقد خصصت جريدة نيويورك تايمز في مستهل 1996 ملفا حول الظاهرة التي تتحاشى وسائل الإعلام وأصحاب الشركات نعتها باسمها «التسريحات» وتستعمل عوضها ألفاظا أقل إثارة، مثل Downsizing الذي يفيد التقليص. وكان هذا المصطلح قد ظهر في السبعينات واستعمل للإشارة إلى تقليص إنتاج السيارات، وطبق على الإنسان ابتداء من 1982.

ومهما يكن من أمر، فقد خلصت جريدة نيويورك تايمز إلى نتائج يحسن أن نعرض لأهم ملامحها :

- قرابة ثلاث أرباع الأسر تعرضت للتسريح منذ 1980 وفقا لاستطلاع للرأي أجرته الجريدة المذكورة، و40٪ يعرفون قريبا أو صديقا أو جارا تم تسريحه.
- واحد من عشرة (من الذين هم في سن العمل، أي 19 مليون شخص تقريبا، يربطون بين فقدانهم لمناصب شغلهم وبين أزمات حادة اعترت حياتهم الشخصية، نتيجة للتسريح.

- يرتبط التسريح عادة بالكساد، لكن الطريف في هذه الظاهرة الجديدة هو أن موجة التسريح هذه تلازم فترة انتعاش في الاقتصاد، وتشمل حتى الشركات الناجحة.
- كل سنة تضاف نسبة ٪50 من المسرحين، أي ما يساوي ثلاثة ملايين، وهو ما يفوق ضحايا الإجرام الذين يبلغون المليونين. وقد استرعت ظاهرة استفحال الإجرام اهتمام مراكز القرار، على خلاف ظاهرة التسريح.

وورد في الجريدة المذكورة، تعقيبا على هذه الظاهرة، أن عدم استقرار الشغل بلغ درجة من الحدة شبيهة بتلك التي عمت خلال الأزمة الكبرى، وأنها أفضت إلى حالات من القلق عصفت بالمفاهيم السائدة حول العمل والذات وآفاق المستقبل المشرقة، وهذا رغم ما ورد في خطاب الاتحاد للرئيس الأمريكي كلينتون سنة 1997، حينما قال : «إن الاقتصاد في وضع صحي لم يسبق له مثيل منذ ثلاثة عقود»، ورغم ارتفاع سوق السندات إلى نسب غير معهودة.

فلم لا تترجم هذه «الفتوحات» الاقتصادية والمالية إلى ضمان الشغل وتحسين عيش المواطنين ؟

إنها **الرأسمالية المتسارعة**، يقول لنا **لوتواك** التي هي إحدى **تجليات العولمة** : إن منطق الرأسمالية يخضع لقاعدة إن «**المجتمع في خدمة الاقتصاد**».

فلــو نظرنـــا إلى العمالقـة الاقتصاديين الجــدد The New Titans لتبينا أنهم يبنون امبراطورياتهم على قواعد جديدة.

لنأخذ مثل شركتي Microsoft و Intel الأكثر نفوذا في وول ستريت؛ فهما لا تشغلان في أحسن تقدير أكثر من 48.100 شخصا، فيما تشغل فورد، إحدى ديناصورات الرأسمالية الكلاسيكية، وحدها قرابة مئتي ألف عامل. فـ «العمالقة الجدد» لا يخلقون مناصب شغل، وهذه هي الخلاصة المرة.

لقد أصيبت المعادلة المعروفة «ما هو حسن لجنرال موترس هو حسن لأمريكا» بخلل... و قال النائب الجمهوري **باتريك بوكان**، الذي ينبغي أن يؤخذ خطابه مأخذ الجد، رغم نزوعه إلى الغلو أحيانا : «فما هو حسن

لجنرال موترس لم يعد حسنا لأمريكا إذا كانت جنرال مورتوس ستغلق معاملها في ميشيغن وأوهايو وتفتحها في ضواحي ميكسيكو». وليقول في غير موارية في موضع آخر «لست أعبد صنم المردودية».

بل، إن الرئيس كليتون لم يجد بدا من الاعتراف بتردي الأوضاع الاجتماعية بقوله عام 1996 : «إن الأخبار السارة ليست هي كل الحقيقة. إننا دخلنا مرحلة من التغيير تركت أمريكيين في الخلف. فكثير من أبناء شعبنا يعملون أكثر لنفس الراتب أو أقل أحيانا. إنهم يتساءلون فيما إذا كانوا هم وأبناؤهم سيعرفون الازدهار خلال هذه الحقبة، رغم توفر مناصب شغل جديدة، وازدهار سوق التصدير. علينا أن نقوم بشيء ما فيما يخص هذا الأمر»، وإن لم يخل خطابه هذا من الاحتفالية في المجال الاقتصادي، أو الأخبار السارة كما ينعتها The good news.

وحتى نبرة الصحافة المحافظة أخذت تخفت. فلم تتورع مجلة نيوزويك، ذات الميول المحافظة، من نعت «العمالقة الجدد» بـ «قتلة الصناعة»، وحذت حذوها جريدة وول ستريت جورنال، إنجيل أوساط الأعمال التي

شككت في هذا المنحى الجديد : «إن موجة من الارتياب تجتاح أمريكا... إن نزوعها إلى القبلية يهدد بتذويب القيم المشتركة التي تجمع الأمريكيين... والطريف أن كل دولة تسعى إلى أن تقتفي آثارنا. فإن فعلوا، كان الله في عون العالم».

في مستهل شهر فبراير لسنة 1996 انعقد اجتماع دايفوس بسويسرا، الذي هو **منتدى العولمة بامتياز**. وكانت المناسبة تشخيص أدواء العولمة أو كما ما عبر عن ذلك كلاوس شواب Klauss Schwab مؤسس ورئيس المنتدى العالمي الاقتصادي، «**أخذ الانتقادات ضد العولمة مأخذ الجد**».

كان محور الاجتماع الذي جمع ثلة من دعاة «**الاديولوجيا الجديدة**» استدامة العولمة، وإخراجها من بؤرة الانتقاد التي تعرضت لها. ولم يسع شواب إلا أن يعترف بتلك المآخذ، ومنها الخلل البنيوي بين السرعة المذهلة لتنقل رؤوس الأموال وسرعة التغيرات التكنولوجية من جهة، وأساليب التدبير Management ومقتضيات التسويق Marketing من جهة أخرى. ويلزم والحالة هذه القيام بتكييف بنيوي ومفاهيمي لمجاراة هذه التطورات السريعة.

وهو ما لم يحصل. أو أن الذي حصل هو تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، وعلى حد تعبيره فإن «اللافت للانتباه هو عجزنا لحد الآن عن تقديم مقاربة منسجمة وفعالة ومستديمة، لا لتهييء الناس للالتئام مع هذه التقويمات البنيوية فقط، بل ولإقناعهم أيضا بأن التغيرات ستقود إلى ازدهار مطرد».

لقد نسفت العولمة معطيات متفق حولها ومنها أن كل تطور في التكنولوجيا وكل زيادة في الإنتاج يؤديان، إلى خلق مناصب شغل أكثر وإلى أجور مرتفعة. إلا أن الذي حدث كان عكس ذلك. فقد قلص التطور الحادث في التكنولوجيا مناصب الشغل أكثر مما خلق، ولم تتحقق نظرية «الهدم الخلاق» Creative Destruction التي يستعيرها علم الاجتماع من العلوم الفيزيائية. بل عكسها تماما. ومن تجليات هذه الهدم تضرر المرافق الاجتماعية واستفادة قلة من الشركات التي تقوى على المنافسة. أي أن العولمة، أو الرأسمالية المتسارعة، كافأت الأقوى دون غيره، وازدادت الهوة عمقا بين من تأقلم مع العولمة ومن تضرر منها، سواء على مستوى الدول أو الشركات أو الأفراد.

ومن «أعراض» العولمة - إن جاز لنا أن نستعمل هذا المصطلح الطبي في مجاراتنا لتشخيص «شواب» لأدواء العولمة - فك الارتباط De-link بين مصير الشركات ومصير العمال. فمن قبل كانت أرباح الشركات تنعكس إيجابا على أجور العمال. أما الآن، وفي سياق المنافسة، فقد أصبح ساريا أن يصاحب ارتفاع أرباح الشركات حملة من التسريحات. أما الذين حافظوا على مناصبهم، فيسودهم شعور بعدم الأمن يؤثر سلبا على نوعية علاقتهم بالعمل.

وأقر شواب : «...**وبغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية، فلا يمكن لنمو أن يكون مطردا، إن لم يكن الشعب المستفيد الأكبر من سير الاقتصاد الناجح**».

والذي يريده شواب - الذي يعتبر العولمة مسارا لا رجعة فيه - إنقاذها بمعالجة عيوبها التي أضحت ظاهرة للعيان ولا يمكن التستر عنها. ومن الوصفات التي يقدمها، التركيز على التكوين والتدريب المستمرين، أي ألا ينحصر التكوين في مرحلة الشباب وحدها، ثم أن تتحمل الشركات مسؤوليتها على المستوى الاجتماعي.

وبعد سنتين عن الإعلان عن (... أخذ المآخذ على محمل الجد) يعلن عراب العولمة بامتياز وإثنان من الدعاة المتحمسين لها، كلاوس شواب، رئيس المنتدى العالمي الاقتصادي وكلود سمادجا، مدير هذا المنتدى عن الدعوة / الوصفة التالية : **العولمة لعبة جديدة من غير قواعد، ويقتضي الأمر وضع قواعد لها وذلك في مقال لهما يخلو من أي نبرة احتفالية في جريدة الهيرالد تربيون بتاريخ 29 يناير 1998، بل ويعكس وعيا بأن هناك عفنا في عالم العولمة، اقتباسا لجملة هامليت الشهيرة.**

فالعولمة فتحت باب الأزمات المالية على مصراعيه، أو على الأصح أتاحت إمكانية تفشي الأزمة، كلما عنت في اقتصاد كبر على غرار لعبة دومينو.

وكان هذا التشخيص، الذي يقدمه كلاوس شواب وصاحبه كلود سمادجا، يتحدث عن أزمة عنت نصف قرن ونيف مضى، حينما هوت أسهم بورصة وول ستريت وأصيب **الاقتصاد الأمريكي بالكساد، وفشا تأثير الأزمة عبر العالم.**

على أن الرأسمالية، من حيث إنها في عمقها ذات نزوع كوني، فإنها تأنف من الضوابط أيا كانت تلك الضوابط.

فهي تستجيب للعبارة «دعه يعمل، دعه يمر»، فلا شيء ينبغي أن يحد من مبادرة الابتكار أو تسويق المنتوج. بيد أن الرأسمالية التي بدأ منحاها الكوني يتبلور في القرن التاسع عشر، في التسابق المحموم على الموارد الطبيعية وعلى يد عاملة رخيصة وأسواق جديدة تعرضت لتحديين كبيرين : **الأول هو الدولة الوطنية** التي دفعت إلى أن تحمي اقتصادها، وخاصة صناعتها الجنينية عن طريق الإجراءات الجمركية، **وثانيا** المظالم الاجتماعية التي تفشت في أوروبا أولا، وألهبت ظهور حركات عمالية وسياسية، ومن ثم اتجاها فكريا، يعتبر المظالم الاجتماعية والاستغلال الطبقي من صميم النظام الرأسمالي.

إننا نتحدث عن الاشتراكية التي شكلت أكبر تحدي للرأسمالية، وظهر ذلك جليا بعد أزمة 1929.

نحن الآن نعيش شيئا شبيها بما عرفته الرأسمالية من ذي قبل. فالرأسمالية الجديدة المعولمة تهدد الدولة الوطنية على مستويين : **اقتصاديا**، إذا لم يستطع النسيج الاقتصادي للدولة أن يساير كوكبة التنافس، **وماليا** تهدد العولمة الجانب الاجتماعي من عدة زوايا لأنها تفرض تقليص

عدد العمال لمسايرة التنافس، وتضحي بالتغطية الاجتماعية لنفس السبب، وتحول مراكز الإنتاج إلى حيث توجد يد عاملة بخسة وأخيرا تفك الارتباط De-link بين مصلحة الشركة ومصلحة العمال. أما المستفيدون من مد العولمة فهم قلة، قلة من الأسواق الناهضة وقلة من الشركات العملاقة وقلة من الأفراد ذوي الخبرات الفائقة. والنتيجة لا تختلف عن تلك التي ارتبطت بالرأسمالية : **كثرة الإنتاج والأرباح وسوء التوزيع.**

فما هي الميكانيزمات التي من شأنها أن تحد من غلواء العولمة وتجعلها في خدمة المجموعة الإنسانية، كما يحلو لكلاوس شواب أن يردد ؟.

يبدو لي أن الممارسة العالمية والاجتهاد الفكري ينحوان في اتجاه بلورة ميكانيزمين:

الأول هو إعادة الاعتبار للدولة، أو بتعبير أدق، إفساح المجال لدور نوعي للدولة. بل إن مؤسستي بروتن وودس، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين كانا يدعوان إلى انسحاب الدولة، ناديا في تقرير صدر سنة 1997 بإفساح المجال لدور نوعي للدولة، وذلك في خضم

اجتماعات مجموعة الـدول السبع الكبرى في قمـة دنفر 7 + 1 (بعد انضمام روسيا).

وتوضح الاختيارات السياسية في الدول الرأسمالية الكبرى ضرورة أخذ الجانب الاجتماعي بعين الاعتبار (فرنسا التي تقودها حكومة اشتراكية، وبريطانيا وما اصطلح عليه بالخيار الثالث مع صعود توني بلير، التغطية الاجتماعية في الولايات المتحدة، خطاب الرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد).

أما الميكانيزم الثاني فلم يتشكل بعد، وإن كانت الدعوات لبلورته تزداد زخما في خضم الأزمة الآسيوية، ويتمثل في ضرورة قيام هيئة مالية عالمية ذات اختصاصات زجرية تضع مدونة لحسن السلوك في الميدان المالي. وفي ذات الاتجاه هناك من يطالب بتوزيع اختصاصات صندوق النقد الدولي وبالتدخل فور وقوع الأزمات المالية، بل قبل أن تقع، بموازاة مع مجموعة السبعة، وخاصة بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة الأورو..

لكن ما الشأن بالنسبة لدول العالم الثالث ؟ فالذي يهمنا في نهاية المطاف هو محاولة تلمس هذه الظاهرة الجارفة على

بلدنا والتعرف على إيجابياتها، إن كانت لها إيجابيات، وما سلبياتها، وكيف نتجنبها ونعمل على تغليب وتحقيق الإيجابيات ؟

لنقر أن دول العالم الثالث ليست في مركز القرار، فهي تتأثر أكثر مما تؤثر، ويشبه حالها حال هذه القبيلة التي لم يكن يؤبه لها أو يؤخذ برأيها وهي تيم، والتي صورها الشاعر الجاهلي أحسن تصوير :

ويقضي الأمر حين تغيب تيم

ولا يستأمرون وهم شهـــود

ولنعاين الآثار الظاهرة للعولمة على بلدان العالم الثالث. فهي لم تسلم من الآثار السلبية للعولمة، باستثناء دول شرق آسيا التي استفادت من قدرتها على المنافسة بسبب عمالتها الرخيصة. وقد نجم عن تطبيقات العولمة استفحال الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب، وبداخل دول الجنوب بين الأغنياء والفقراء. أما عدد التسريحات في دول العالم الثالث نتيجة العولمة فهو أكبر، فضلا عن تدهور بيئي ناتج عن سعار في التصدير، مما سيؤدي على المدى الطويل إلى نقص في مصادر ثروات هذه الدول...

ولنأخذ مثال المكسيك، التي تشكل بحق ظاهرة تسترعي الانتباه، في انفتاحها على جارها الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، والانجراف المالي الذي عرفته. ولقد كان يطيب للكثيرين أن يقارنوا بين المكسيك والمغرب، ويعتبرون المغرب، في علاقته مع أوروبا، كالمكسيك في علاقتها مع الولايات المتحدة، وهو ما كانت أشارت إليه المجلة البريطانية الرصينة The Economist في مقـال بعنوان The 2M... لكن الشبه لا يقتصر على الإيجابيات ولكنه يشمل السلبيات أيضا، وقد تجزأت واعتبرت أن المغرب مصاب بأعراض الداء المكسيكي. The Mexican Syndrome، وهو ما يفسر الأزمة الاقتصادية، لا الجفاف وحده ولا تعثر مفاوضات الصيد مع الاتحاد الأوروبي وحده.

لنعد إلى المكسيك، ولنحص «فضائل» العولمة عليها.

لم يكن بالمكسيك إلا بيليونير واحد سنة 1987. ومع سنة 1994 ارتفع هذا العدد إلى 24 شخصا يحصدون ثروة تقدر بـ 44.1 مليار دولار (أكثر من دخل 40٪ من الأسر المكسيكية)، أي أن 24 شخصا من البيليونيريين المكسيك هم أغنى من 33 مليون شخص من مواطنيهم.

فهل هذه «فضائل» العولمة التي يلوح بها». أليس في الرأسمالية المتسارعة محاذير زعزعة محرك اقتصادنا، ومخاطر خلخلة بنيات مجتمعنا ؟

●●●

العالم العربي
ورياح العولمة

لكأن العولمة قطار سريع أوشك على الإقلاع من محطة نهاية هذا القرن وهو الآن يئز أزيزا ملحا لمن يريد امتطاءه في اتجاه محطة القرن المقبل. والدول أصناف، منها تلك التي هي في الدرجة الأولى مستمتعة بوضعها ومنها التي هي في الدرجة الثانية قد وجدت مكانا لها ومنها التي لم تتخلص بعد من أمتعتها ولم تستقر بعد في المقصورة، أما العرب فلا يبدو أنهم قد استقلوا هذا القطار إطلاقا.

منهم من هو ممسك ببوابة القاطرات الخلفية، يحاول أن يستقل القطار، عسى أن يكون له مقعد في هذا المركب الذي لا ينظر متأخرا ولا يرحم مستعطفا،أما أغلب الدول العربية فقد استسلمت في الرصيف إلى «بختها» تقلب النظرات ذات اليمين وذات الشمال بين رزم أمتعتها وأعداد أبنائها في ثيابهم الرثة ونظرهم البائس واليائس، لأنهم لا يستطيعون أن يمتطوا هذا القطار.

خطرت لي هذه الصورة، وأنا أقرأ نتفا من تقرير المنتدى الدولي الاقتصادي دايفوس لسنة 1996 الذي يشرف عليه الباحث كلاوس شواب ويرتب هذا التقرير خمسين دولة حسب قدراتها التنافسية، وهو المعيار الذي يحدد قابلية كل دولة على حدة لامتطاء قطار العولمة أم لا، وذلك في أفق القرن المقبل. ولا حاجة لرسم البيانات التي تضمنها التقرير ولا لسرد المؤشرات التي اعتمدها، ومنها مؤشرات بمعايير كمية، كمعرفة اللغات الأجنبية واستشراء الرشوة أو عدمها وثقل البيروقراطية واستتارها ونوعية التعليم وطبيعة النظام القضائي. ويكفي إن نقول إن العالم العربي لا يوجد في هذه اللائحة إلا بشكل خجول في نموذجين هما، الأردن التي تحتل الدرجة الثامنة والعشرين ومصر التي تليها مباشرة.

أما المغرب وتونس اللذان كانت تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تنعتهما بـ «تلميذين جادين»، فلم يستطيعا أن يجدا مكانا لهما في هذه اللائحة، رغم أنه يمكن تصنيفهما ضمن ما يسميه تقرير مجموعة دايفوس بـ: **«الاقتصاديات التي هي في طور الإصلاح والنمو»**.

وتأتي في قائمة الترتيب سنغافورة، تليها هونج كونج فـنيوزيلندا تليها الولايات المتحدة، وتحتل اليابان المرتبة الثالثة عشرة. أما فرنسا فتكتفي بالمرتبة الثالثة والعشرين مباشرة قبل إسرائيل، بينما تقفل روسيا لائحة الترتيب. وتوزع هذه اللائحة الدول المؤهلة على خمس خانات، فمنها الدول التي ينعتها التقرير باقتصاديات «المستودع» وهي مدن كبيرة أكثر مما هي دول في حقيقة الأمر وميزتها أنها منفتحة على العالم ومرنة في تشريعاتها ومتحللة من البيروقراطية الثقيلة، كما أنها متخصصة أساسا في وظائف تجارية ومالية على غرار ما كانت عليه المدن الأوربية، كالبندقية وأمستردام إبان النهضة، وهي عبارة عن حلقة دائرية للمبادلات التجارية والمالية للدول التي توجد في محيطها وضمن هذه الدول نجد سنغافورة وهونج كونج وللكسمبورج وسويسرا.

أما الصنف الثاني فهو الذي نعته التقرير بالاقتصاديات الانجلوساكسونية التي تتبنى بشكل يختلف، قوة وضعفا، عن النموذج الأمريكي. ومنها طبعا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونيوزيلندا واستراليا وكندا، ومصدر

قوة هذه الاقتصادات يتمثل في نوعية التدبير والفعالية التكنولوجية وتطور مؤسستها المالية وتشترك مع اقتصادات المستودع في أنها متفتحة عالميا، لكن حجمها وتقاليدها، لا تسمح لها بـ «مرونة» اجتماعية وضريبية أو بمرونة فيما يخص الأجور.

وتحشر غالبية دول أوربا الشرقية في زمرة الصنف الثالث وهي تشكو من تقل الإنفاق العام، الذي يشكل عائقا في عالم المنافسة. ومصدر هذا الثقل حجم الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها الأوربيون على العموم. ويتشكل الصنف الرابع من الدول ذات الدينامية الاقتصادية والتي استوحت نموذج اليابان، ككوريا وتايوان وماليزيا وتايلاند وتتميز هذه الاقتصادات بتوجهها نحو التصدير وانفتاح أسواقها منذ الثمانينات وبالامتيازات المقارنة المستمدة من ضعف الإنفاق العام لديها أما ما عدا هذه الأصناف الأربعة، فيدخل في الصنف الخامس.

ويخلص التقرير إلى أن «وصفة» النجاح هي مزيج من مكونات أربعة، هذه المكونات هي انفتاح الأسواق ومرونة

سوق العمل وتقلص الإنفاق العام مع تجنب نظام ضريبي غير مشجع وأخيرا نسبة مرتفعة للادخار.

ليس لدول العالم العربي وجود في تقييم منتدى دايفوس، باستثناء الأردن ومصر، ولو بالشكل المحتشم الذي أشرت إليه، ويشفع للأردن ارتفاع نسبة التضخم وفعالية السوق النقدية ونسبة الادخار المرتفعة نسبيا وتطور البنيات التحتية مقارنة مع مصر، وتتفوق مصر على الأردن في حسن معرفتها التكنولوجية Know How، وهما تشتركان في مواطن ضعف متشابهة، منها انفتاحها المحتشم على العالم الخارجي وبيروقراطية المؤسسات الحكومية وضعف نوعية التعليم الابتدائي والطابع الجنيني لشبكتي الاتصال بهما ورغم ذلك فهما لم يستطيعا إلى الآن كسب ثقة مؤسسات القرض الدولية ولا يزال حجم الاستثمارات الخارجية بهما ضعيفا.

هذه الصورة القاتمة لا تختلف عن تلك التي قدمها البنك الدولي عن دول الشرق الأوسط الأخرى وعن دول شمال إفريقيا في أكتوبر 1995 قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادي الشرق المتوسطي بعمان. ولئن كان عنوان التقرير يشي

بنبرة متفائلة، وهي المطالبة بالمستقبل واختيار الازدهار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويحمل غلافه صورة لفتاتين في طور التمدرس الابتدائي تنم ملامحهما عن تساؤل وحيرة وفي غلافه الخلفي صورة لطفل على مقعد الدراسة يفتر فمه عن ابتسامة هي عنوان الأمل لغد مشرق. ورغم كل ذلك فإن مضمون التقرير ينضج بمؤشرات التخلف أكثر منه بمؤشرات التقدم. يقول محررو التقرير في صدر الفصل الأول : «**إن اقتصادات الشرق المتوسط وشمال إفريقيا لم تستطع أن تمنح موطنيها مستويات متحسنة للعيش في غضون العقد المنصرم فلو قارنا ما حققته هذه الدول مع دول أخرى سواء في مستوى حجم التصدير والاستثمار الخاص أو مردودية الشغل وتدبير استمرارية مواردها الطبيعية والسبب: هو أن السياسات المرسومة لا تتلاءم مع الإقتصاد العالمي الذي يختلف اختلافا جذريا عن اقتصاد الماضي**».

ورغم التحسن الذي عرفته اقتصادات بعض الدول العربية في بداية التسعينات، كالبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وسورية وتونس، فإن أغلب

الدول عرفت إما تحسنا طفيفا أو تراجعا، فيما يخص الدخل الفردي. ويعود هذا المستوى العادي إلى انخفاض عوائد البترول بالنسبة للدول المصدرة له،وكذلك إلى انخفاض تحويلات عمال المهجر، بالنسبة لدول شمال إفريقيا،لكن التقرير يرجع هذا النقص إلى عدم استطاعة الدول العربية الاندماج في الاقتصاد العالمي الحالي باعتباره محركا للنمو. وحسب نفس التقرير فالدول العربية تبدو أقل اندماجا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة. وتظهر دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر اندماجا نسبيا،لكن التقرير يقلل من حجم هذا الاندماج الذي يرجع إلى صادرات البترول الذي تصل نسبة تصديره إلى أكثر من ثمانين في المائة من حجم التصدير الإجمالي. وحسب التقرير، فإن السوق البترولية غير مضمونة، كما أن سعر البترول سوف يتأرجح بين 5 دولارات للبرميل الذي هو ثمن التكلفة و25 دولارا الذي هو ثمن أقرب طاقة بديلة وحتى بسعر 25 دولارا للبرميل الواحد، فإن العوائد المستمدة من تصدير هذه المادة، حسب كل فرد، سوف تكون نسبتها أقل بالنصف، مما كانت عليه ما بين 1975 و1985، مما لن

يسمح بتغطية حاجيات مجتمعاتها ولا بتوفيرها الشغل لأفواج الشباب المتوافدين.

أما عوائد السياحة في دول العالم العربي مجتمعة فهي أقل مما يدره هذا القطاع في بلد مثل المكسيك وتساوي ما يدره في بلد صغير كتايلاند. وعلى خلاف عوائد الصادرات التي هي في تناقص، فإن حجم الواردات يتزايد باستمرار. ومن المتوقع أن تلتهم واردات المواد الغذائية نصف ما تدره الصادرات، هذا في الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة الديون الخارجية، حسب كل فرد، لتقارب نسبة الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

أما الاستثمار الخارجي الخاص، فنسبته في حدود واحد في المائة من مجموع الاستثمارات الخارجية العالمية، إذ لم تستطع الدول العربية أن تستقطب القطاع الخاص الأجنبي نظرا العراقل الإدارية وبطء وثيرة الإصلاحات وهشاشة البنيات التحتية فضلا عن عوامل سياسية.

هاته الأدواء التي عرضها تقرير البنك الدولي هي نفسها التي شخصها اتحاد البنوك العربية في اجتماعه السنوي المنعقد بنيويورك بتاريخ 20 مايو 1996. وقد

استهل المدير العام لصندوق النقل الدولي مشيل كاندوسو أعمال هذا الاجتماع بكلمة لم يتورع فيها عن عرض الخلل البنيوي الذي يحول دون ركوب اقتصادات العالم العربي قطار العولمة، رغم المؤهلات التي تزخر بها. وحسب كاندوسو، فإن الاقتصادات العربية ما تزال خاضعة لحتمية الجغرافيا في عصر لم تعد فيه الإنجازات الاقتصادية تحدد انطلاقا من الوضع الجغرافي أو الإمكانات الطبيعية، بل بمناخ البلد الاقتصادي الذي يتيح الاستثمار وتأهيل عمالته وقدرة منتجيه على الاستجابة لحاجيات السوق العالمية على وجه السرعة.

إن العولمة ـ يقول كاندوسو ـ تتيح إمكانيات نمو وازدهار اقتصادات العالم الثالث، لكنها في المقابل تنطوي على مخاطر، مثل تلك التي تبدت مع أزمة المكسيك المالية. لكن أكبر خطر هو ذلك الذي يتهدد الدول التي لا تستطيع استقطاب الرأسمال العالمي أو رفع حجم صادراتها ومن ثم الاستفادة من الإمكانات الضخمة التي تمنحها العولمة. فالعولمة بالنسبة لهذه الدول لن تعني الازدهار، بل على العكس، فهي تقترن بالركود والتهميش

ولتفادي هذا الوضع عرض كاندوسو جدول إصلاحات من شأنها أن تجنب دول العالم العربي خطر التهميش. ويرى المسؤول الأول لصندوق النقد الدولي أن ما يتعين على الدول العربية القيام به هو تقليص دور الدولة وإعطاء المسؤولية للقطاع الخاص، وللدولة دور إيجابي ومهم تضطلع به لتهيئ المناخ الاقتصادي الملائم وذلك بخفض العجز الحكومي والإنفاق العام وبإصلاح ضريبي من شأنه أن يشجع المبادرة الفردية. وفي نفس المنظور ينصح كاندوسو بتحسين نوعية الإنفاق الذي يرصد لقطاعي التعليم والصحة.

إن على الدول أن تخوض غمار إصلاح بنيوي يزيح العراقل لكي تتفتق المبادرة الفردية ويتدفق الرأسمال الأجنبي. وعلى الدولة أن تجنح إلى الشفافية في ما يخص إحصائياتها ومعطياتها، لأن الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، يمنح مكافأة للاقتصاديات الشفافة. ويضيف أن من دور الدولة أن تشيع توافقا داخليا حول الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بأن تقنع مواطنيها بأن تطوير اقتصاد عصري وترسيخ سوق اقتصادية فعالة هما السبيل الوحيد

لتوفير فرص العمل ورفع مستوى العيش، وهي الأدبيات التي ما فتئت إصدارات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ترددها، لكن الجديد في كلمة كاندوسو هو دور المؤسسات المالية العربية في خلق ثورة اقتصادية. فنظام بنكي فعال سيسهم في النمو الاقتصادي. وأخيرا ينصح كاندوسو العرب بأن يزيحوا من قاموسهم كلمة «بُكْرَة» التي هي مصدر المثالب كلها.

لكن ما هي خلفيات ردود الفعل السلبية في العالم العربي إزاء العولمة؟

إن العولمة هي التطور المنطقي للنظام الرأسمالي. ففي أدبياتها تلك التي صاغها آدم سميث وريكاردو يأنف هذا النظام الرأسمالي من الحواجز ومن الضبط. فهناك يد خفية تسير النشاط الاقتصادي نحو الأحسن. ومن مصلحة كل دولة أن تتخصص في الإنتاج الذي تتفوق فيه انطلاقا من مبدأ المزايا التفضيلية. هذه المبادئ التي صاغها منظرو النظام الرأسمالي هي التي يمسح الغبار عنها اليوم ـ وقد أزيحت عرضية النظام الاشتراكي التي جعلت النظام

الرأسمالي في وضع الدفاع ـ لكن لا مندوحة من التذكير ببعض الحقائق التي عفا عنها الزمن:

أولا: إن النظام الرأسمالي الذي يعتبر أن العولمة هي الصيغة الأكثر تطورا قد أدى في بداية تطبيقاته إلى زعزعة كثير من البنى في أوروبا، وأفضى إلى كثير من المظالم الاجتماعية وللذين يتأففون من القراءة العلمية المضنية، أن يفتحوا روايات ديكنز «**الأزمنة الصعبة**» أو رواية «**جرمنال**» لزولا، فلسوف يجدون «متعة» وبيانا.

ثانيا: إن إدخال النظام الرأسمالي في دول العالم الثالث تم بطريقة متعسفة، إما عن طريق الاستعمار، أو عن طريق الاستغلال، ولم يتح النظام الرأسمالي في دول العالم الثالث توسيع ثِمراته لكافة شرائح المجتمع، باستثناء فئة المعمرين والمتعاملين مع الاستعمار.

ثالثا: إن تطبيقات النظام الرأسمالي في دول العالم الثالث أدت إلى رد فعل ثقافي تبلورت حوله حركات التحرير أو المد الثوري، كما في الهند والثورة الصينية، كرد فعل لحرب الأفيون.

لذلك فمن المتوقع أن تفرز موجة العولمة ـ وهي صيغة جديدة لنظام رأسمالي توربو، كما ينعته أحد الاقتصاديين

الأمريكيين ـ رد فعل قوي في العالم العربي يأخذ طابعا ثقافيا ولكنه في الحقيقة رد فعل ضد التهميش والإقصاء الناتج عنها. فحتى الدول الرأسمالية لم تسلم من ردود الفعل هذه، كما حدث في فرنسا وفي ألمانيا، بل وفي الولايات المتحدة نفسها. وباستثناء حالات قليلة لم يتح الانغمار في المنافسة العالمية خلق مناصب شغل في دول العالم الثالث، مثلما ألمح إلى ذلك الاقتصادي الفرنسي ميشيل هوسون. وقد دعا دعاة العولمة إلى أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار وعدم التفريط فيه وقد بدت لهم مساوئ العولمة التي هي، كما يقول كلاوس شواب، رئيس النادي الاقتصادي العالمي، مد لا رجعة فيه، لكنه لن يكتب له النجاح، إلا إذا عمت فضائله كافة شرائح المجتمع، قربانا للمنافسة والفعالية ومن هنا دعا شواب إلى أن تأخذ الشركات على عاتقها جانبا من العبء الاجتماعي الذي كان يقع على كاهل الدولة، كالتعليم والتكوين المستمر.

أمام التطورات التي شهدتها العولمة في موطنها الأصلي، وارتكازا على تقرير دايفوس الصادر عام 1996 حول القدرة التنافسية للاقتصادات العربية والتي أعاد

تشخيصها اتحاد البنوك العربية في اجتماعه السنوي المنعقد بنيويورك في نفس السنة، يمكن أن نتساءل عما يمكن للدول العربية القيام به لمواجهة تحديات العولمة ومخاطرها المتمثلة في التهميش والإقصاء عن دائرة الاقتصاد العالمي؟

إن العالم العربي مدعو إلى أن يعيد التفكير في تعامله مع الجانب الاجتماعي. فلئن كانت الدولة قد برهنت على سوء تدبيرها لهذا الجانب أو ذاك أو من حيث الاقتطاعات الكبيرة في الميزانية أو رداءة الخدمات،فليس معنى ذلك التضحية بالجانب الاجتماعي، جملة وتفصيلا. فللقطاع الخاص دوره في تحمل جانب من الإنفاق الاجتماعي لا على اعتباره عبئا ولكن باعتباره استثمارا. ومن الممكن توظيف مؤسسات عريقة في الحضارة الإسلامية كان لها دور فعال في إشاعة العلم وتقديم الخدمات وتطويرها في تاريخنا وهو الوقف. فلا يسوغ أن تظل الأوقاف عرضة للإهمال وألا تساير التطور الاقتصادي الحالي وألا تستجيب للتحديات المفروضة على مجتمعاتنا.

إن النجاح الاقتصادي رهين بسريان دولة القانون التي تضمن للمستثمرين، المواطنين والأجانب، حقوقهم

وتحديد واجباتهم من خلال لوائح وأنظمة يسري مفعولها دون ميز أو تفضيل أو إقصاء وعلى نظام قضائي نزيه وعلى إدارة غير مثقلة بالتعقيدات الإدارية والبيروقراطية. هاته التدابير التي تطلق عليها الأدبيات الاقتصادية العالمية «التسيير الجيد» والتي كان على كل دولة أن تحدد صيغتها انطلاقا من خصوصياتها، ذلك أنه ليس هناك وصفة عامة تطبق هنا وهناك. وبدون تدابير مرافقة على المستوى الاقتصادي والقانون الإداري سوف تظل العولمة عربة من غير حصان.

ليس للعرب إلا خيار أن يركبوا قطار العولمة ويؤدُوا ما تفترضه تذكرته من إصلاحات للدخول في عالم المنافسة.

إن العولمة هي ريح العصر ومن العبث تجاهلها، لكن ذلك لا يعفينا من أن نفكر فيها ونكيفها وفق واقعنا ونكيف واقعنا مع مدّها. أما عن ثقافتنا، فليس لرجل الأعمال أن يحرسها ولا للسياسي أن يرعاها. فتلك مهمة المثقف.

•••

صندوق النقد الدولي
نحو دور جديد

تتحدث أدبيات العلاقات الدولية عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتزخر بالنماذج التي تسعى إلى ملائمة هذا المعطى الجديد، لكننا قلما نسمع بنظام مالي جديد، أو على الأقل لم نكن نسمع بهذا التعبير قبل الأزمة الأسيوية التي عصفت باقتصادات تايلاندا وكوريا الجنوبية وأندونيسيا، لولا السجال الذي جرى بين جورج سوروس، الرأسمالي الأمريكي ذي الأصل الهنغاري ومحمد مهاتير، رئيس وزراء ماليزيا ودعوة هذا الأخير إلى أخلاقية في التعامل المالي. لكن هذه الدعوات أخذت تشق طريقها من حلبات منتديات الفكر، وأعمدة الصحف الدولية المؤثرة إلى أصحاب القرار المالي...دعوات صريحة إلى إعادة هيكلة نظام بروتون و ودس والثنائي الذي يقوم عليه: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هيكلة لا تنصرف إلى بنياته، بقدر ما تنصرف إلى دوره. وانعقد في أبريل 1998 ـ اجتماع لإعادة بناء النظام المالي العالمي، أو ما سمي «بروتون وودس2»،حضره كبار المسؤولين الماليين لـ 22 دولة، كما

طرحت إعادة صياغة النظام المالي العالمي في جدول أعمال مجموعة 17.

لقد ظهر نظام بروتون وودس في أعقاب الفوضى المالية التي شاعت بعد الأزمة الكبرى وما تلاها من طفو العملات ومنع المضاربة بها وحولها والحؤول دون انتقال عدوى الأزمات الاقتصادية، مثلما حدث مع أزمة 1929.

لكن من يستطيع القول إن وظائف صندوق النقد الدولي الآن هي تلك التي تما تحديدها سنة 1944 في قرية بروتون وودس بولاية نيوهمبشير؟ أليس صندوق النقد الدولي هو ما يدعو إلى تخفيض العملة، كدواء للأزمات المالية والاقتصادية؟ من ذا الذي بإمكانه أن يجرؤ الآن بالدعوة إلى استقرار العملات؟

هناك إذن اختلاف بين ما قام عليه نظام صندوق النقد الدولي بالأمس وما يقوم به اليوم. فقد حصل تطور صارخ مع بداية السبعينات حين أنهد أحد أهم أعمدة نظام بروتون وودس، وهو استقرار العملات بتزامن مع قرار الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، مما فتح الباب على مصراعيه لفوضى

نقدية تأثرت من جرائها دول العالم الثالث ودشن فصلا جديدا في مهام الصندوق الدولي، وهو ما اصطلح عليه ب «إعادة الهيكلة». وقد اتسمت هذه المرحلة بمنح قروض لدول العالم الثالث وخفض حجم التشغيل العام، وتخفيض قيمة العملة. كما دشن هذا الصندوق محطة جديدة مع التحول الذي عرفته دول أوربا الشرقية من نظام اقتصادي موجه، إلى نظام السوق...وهو العلاج الذي اعتبر علاجا بالصدمة، نظرا للاختلالات التي أفضت إليها وصفات صندوق النقد الدولي. لكن تحولا غير متوقع طرأ من جراء الأزمات المرتبطة بعولمة سوق المنتجات مع إنشاء منظمة عالمية للتجارة، غايتها تحرير التجارة الدولية والسوق النقدية التي تسمح بتنقل الأموال بسرعة برقية.

هذه الأزمات ابتدأت مع الأزمة المكسيكية وبلغت أوجها مع الأزمة التي ضربت شرق أسيا وهذا ما انعكس على مقاربة صندوق النقد الدولي ووصفاته. فقد دخل المصطلح الجديد «التسيير الجيد» (أو الرشيد) Good Governance أدبيات الصندوق، عوض مصطلح «إعادة الهيكلة» أو علاج الصدمة، وهو المبدأ الذي يصدف عن المقاربة المالية وحدها

لمعالجة الأزمات المالية وذلك بإدخال بعد تدبيري يقوم على حكم القانون وعلى فعالية الإدارة ونزاهة القضاء، فضلا عن نظام تعليمي ناجع ملائم لمتطلبات السوق.

وتؤكد على هذا التحول التقارير التي صدرت، سواء عن البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي. فلم يعد ينظر إلى التنمية نظرة حساباتية، بل اجتماعية تستهدف إشاعة العدالة الاجتماعية (تقرير البنك العالمي ـ أكتوبر 1996) كما وتبنى مجلس الحكام في هذا الصندوق في دورته الخريفية لعام 1996 قرارات تشجب الفساد ، وتعتبر الرشوة سرطانا يهدد الاقتصاد. ولم يعد ينظر إلى الدولة نظرة ملؤها التوجس، وإنما حلت محل هذه النظرة مقاربة انتقائية تدعو إلى دور نوعي للدولة (تقرير صندوق النقد الدولي يونيو 1997).

هذه الأدبيات هي التي ستفضي إلى إعادة النظر في نظام بروتون وودس مثل ما قال الاقتصادي بيتر بوتولية، المكلف بقسم آسيا ـ الباسفيك بالبنك العالمي: «ينبغي دعم المؤسسات المالية الدولية،وإن اقتضى الحال، خلق مؤسسات جديدة. إن النقاش حول المسألة ما هو إلا في

بداية أمره». وقد حملت دعوته على غرار آخرين تصور ميكانيزمات لتفادي الأزمات قبل وقوعها. وقد لفت بعضهم، مثل معهد المقاولة الأمريكي A.E.I، النظر إلى ضرورة أن يتوسع مجال تدخل صندوق النقد الدولي ليشمل أيضا مجال إعادة هيكلة القطاع الخاص. لكن أهم وأنفذ صوت نادى بإعادة هيكلة صندوق النقد الدولي هو ميشيل كومدسو، المدير العام لصندوق النقد الدولي نفسه والمشهور بنزعته المحافظة وبأسلوبه الكلاسيكي الأقرب إلى الدبلوماسية، منه إلى العامل المالي الصرف، ولم يكن كومدسو ليجد مكانا من أحسن من نادي الصحافة بواشنطن، أحد الأمكنة المؤثرة لتبليغ دعوته تلك بتاريخ 2 أبريل 1998. فقد تناقلتها كبريات الصحف العالمية.

وليس لنا هنا أن نفيض فيما احتوته كلمته حول مزايا وصفات صندوق النقد الدولي في تعامله مع الأزمتين اللتين ظهرتا في كوريا الجنوبية وتايلاند والنتائج الإيجابية التي ترتبت عن برنامج الإنقاذ في هذين البلدين وعن تعثر مسلسل الإصلاحات في أندونيسيا. وما يهمنا هو ما ورد في كلمته عن ضرورة استخلاص الدروس من الأزمة

الأسيوية لتلافي ظهور أزمات مماثلة، مع التركيز دوما على ما اعتبره كومدسو الثوابت في مهام صندوق النقد الدولي.

لكن أهم نقطة تضمنتها كلمة كومدسو هي في تصور ميكانيزمات لتلافي وقوع أزمات مالية، كتلك التي ظهرت في شرق أسيا. وقد رسم خطوطا عريضة لتلافي وقوع الأزمات أجملها في النقاط الأربع التالية:

أولا: تشجيع الدول على تحسين نوعية المعلومات التي تقدمها للصندوق وللعموم (ذلك أن المعلومات التي كانت تقدمها حكومة كوريا الجنوبية مثلا، كانت غير صحيحة).

ثانيا: إيجاد السبل من أجل تدعيم الأنظمة الجبائية الوطنية من حيث نظامها أو من حيث المراقبة أو من حيث الشفافية ويتوفر الصندوق على ممارسة ما أسماه كومدسو بـ «**الممارسة الجيدة**» في الأنظمة الجبائية التي تم تطبيقها في دول معينة ويمكن توسيع هذه الممارسات لتشمل دولا أخرى. وهو ما يقوم به الصندوق من خلال الحوار مع مختلف فعاليات الدول.

ثالثا: في الوقت الذي يشجع فيه الصندوق على تحرير التجارة الدولية، فإنه يشجع في ذات الوقت على تحرير

المبادلات المالية، ولكن بشكل حذر وتدريجي من شأنه أن يضاعف المكاسب ويقلل من المخاطر،كما يدعو إلى العمل على قدم وساق من أجل تعديل ميثاق الصندوق ليكون تحرير تنقل رؤوس الأموال أحد أهداف السوق وضبط هذه التنقلات بالأدوات القانونية.

رابعا: ضرورة الاستمرار في سياسة «التسيير الجيد» ومحاربة الرشوة والفساد مع تشجيع الدول على تقديم بيانات شفافة حول معاملاتها والتقليل من الممارسات التفضيلية ومن شأن الصندوق إيقاف التعامل مع أي دولة يثبت استشراء الفساد فيها بشكل يكتسي أبعادا شمولية.

لكن هل معنى ذلك أن يتنبأ الصندوق بوقوع أزمة؟

ليس من السهل أن يتنبأ الصندوق بالأزمات، لكن إجراءات أولية، مثل الشفافية والدقة في تقديم المعلومات للصندوق، سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، من شأنها أن تحد من إمكانية حدوث انحرافات مالية، كتلك التي حدثت في المكسيك وشرق أسيا.

وما نحن إلا في مسار قد يطول.

قضـــايا استراتيـجية

هتنجتن:
الديمقراطية في الميزان

في خريف 1993 ألقى مستشار الأمن القومي الأمريكي انتوني ليك **Lake** محاضرة في معهد هوبكنس **Hopkins** حول توسيع قيم الديمقراطية في العالم وقد رأى الملاحظون في خطاب ليك محاولة جادة لإدارة كلينتون لرسم مرجعية ترد إليها الممارسات الدبلوماسية. لكن الواقع ما فتئ أن كذب ذلك، ولئن استندت الإدارة الأمريكية، إلى قيم الديمقراطية لخلع الجنرال الهايتي سدراس وإرجاع الأب أريستيد المنتخب ديمقراطيا. فلقد خضعت الإدارة الأمريكية في ممارستها الدبلوماسية لاعتبارات المصلحة والبرغماتية، أكثر منها إلى مبادئ حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية. وكانت سابقة هايتي حالة شاذة، لا يقاس عليها...

كلا ! فليست الديمقراطية مما ينبغي أن يحرك الإدارة الأمريكية.

وقد سبق للصحافي الذائع الصيت روبر كابلان R. Kaplan الذي يكتب في مجلة **The Atlantic Monthly**

التي هي لسان حـــال المثقفين الأمريكيين، مثلما كانت Les temps modernes أيام سارتر، لسان حال الثقافة الفرنسية أن تحدث عن حبائل الديمقراطية وكتب في **جريدة نيويورك** تايمز قائلا : «إن على أمريكا أن تخفف دعوتها المفرطة لإقامة نظام التعدية الحزبية في كل دولة من دول العالم الثالث بأكبر سرعة ممكنة. إن وصفاتنا التي نسوقها لدول العالم غير المتقدمة أو تلك التي «تحررت» آنفاً حول الانتخابات المفضية للاستقرار هي خليقة بأن تؤدي إلى الفوضى أكثر منها إلى الديمقراطية (نيويورك تايمز 24دجنبر 1995).

لم يعد هذه الطرح نشازا ولم يعد أصحابه يتورعون في إبدائه... فلقد انتهت فترة الاندفاع التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي آمنت أن عهد شيوع الديمقراطية قد هل أوانه وأن التاريخ بلغ منتهاه، مثلما دعا إلى ذلك **فوكوياما**.

ومن الضروري، وقد مضت ست سنوات على سقوط الشيوعية تَمَلِّي الأمور بغير غلو في التفاؤل وتبني، عوض ذلك، قراءة متأنية وحكيمة للتطورات الدولية وإلى ذلك

يدعونا هتنجتن الذي لسنا في حاجة إلى التذكير بمكانته الأكاديمية وفي مراكز القرار.

ففي مقال له صادر في مجلة Journal of Democarcy، عدد أبريل 1996 بعنوان: «حول ترسيخ الديمقراطية» ينأى هتنجن عن تلك الطروحات المغرقة في التفاؤل ويلحظ في مستهل مقاله أن نهاية الحرب الباردة حولت الصراع من صراع واحد ذي صيغة إيديولوجية إلى عدة تطاحنات أساسها عرقي وأنها استبدلت استقرار الثنائية القطبية بفوضى عدم الاستقرار في عالم متعدد الأقطاب، متنوع الحضارات واستعاضت عن الخطر النووي الممكن بالبشاعة اليومية للتطهير العرقي. ولذلك يدعو هتنجتن إلى نظرة رصينة لمقاربة عالم رصين (Sober) و إلى أنه يتحتم والحالة هذه، ترسيخ ما أسماه بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي ابتدأت مع نهاية الثمانينات عوض نشرها... أي أن هتنجتن يجري عملية انتقائية لنظرية فوكوياما. فلئن كان فوكاياما يعتبر ألا بديل عن الديمقراطية الليبرالية، فإن هتنجتن يرى أنها محفوفة بالمخاطر وعوض الجري وراء طواحينها في أصقاع العالم، يتحتم ترسيخها في الحالات

التي تكون قابلة للنجاح. وهنا يستوحي هتنجتن صورة من الميدان العسكري.إن جحافل ديمقراطية الموجة الثالثة هي شبيهة بهجوم عسكري ويمكن لأي هجوم أن يتوغل بعيدا في وقت وجيز. لكن انتشار القوات الهاجمة يجعلها معرضة للخطر وغير قادرة على الهجوم المضاد ويتحتم بعد الهجوم، إجراء وقفة وتجميع القوى وترسيخ المكاسب. ويتبدى، حسب هتنجتن، أن موجة الديمقراطية الثالثة قد بلغت مرحلة ترسيخ المكاسب وبخاصة في الدول التي هي في طور الدمقرطة. وقد حصرها هتنجتن في روسيا وأوكرانيا وجنوب إفريقيا والمكسيك.

وتواجه هذه الديمقراطيات الفتية مشاكل متوارثة عن الأنظمة الاستبدادية التي حلت محلها ومشاكل خاصة بها مرتبطة بمرحلة محددة لتطوير الديمقراطية وهذه المشاكل هي كالتالي:

أولا: إن إدراج مسلسل الانتخابات يجعل المتنافسين يوظفون الانتماءات القبلية والعرقية والدينية وبذلك تكون الدمقرطة وسيلة لإثارة النعرات وإشعال فتيل الخلافات وقلما خففت الدول التي هي في طور الدمقرطة، حدة هذا

الإغراء الذي قد يفضي إلى انزلاق (في البوسنة مثلا: يصوت الصرب لصالح الحزب الصربي والكروات لصالح الحزب الصربي الكرواتي والمسلمون لصالح الحزب الإسلامي). إن الأحزاب التي تتعالى عن الانتماءات العرقية أو الدينية تنعدم حظوظها، وينعت هتنجتن هذه الحالة بمفارقة الديمقراطية **The Democracy paradox**. فالدمقرطة تتيح وصول جماعات للسلطة تدين بالولاءات العرقية والدينية، وهذه الجماعات مؤهلة لأن تكون مناهضة للغرب وضد الديمقراطية حسب هتنجتن.

ثانيا: تجعل الدمقرطة اللجوء إلى حروب خارجية محتملة. ويقر هتنجتن بالقول الشائع بأن الديمقراطية لا تشن الحروب ضد بعضها البعض إلا في القليل النادر. إلا أنه يعتبر الأمر خلاف ذلك حين تكون دولة ما في طور الديمقراطية ويستشهد بدراسة الباحثين Edward Mansfild و Jack Snyder : «**إن الدول التي تمر في الطور الانتقالي نحو الديمقراطية تكون أكثر عدوانية وذات نزوع حربي... إن الدول التي هي في طور الديمقراطية مؤهلة لأن تشن الحروب أكثر من الديمقراطيات الراسخة أو**

الأنظمة الاستبدادية. إن دولا، كروسيا المعاصرة التي قامت بأكبر خطوة نحو الدمقرطة ـ من نظام استبدادي شامل إلى ديمقراطية واسعة ـ مؤهلة لأن تخوض حروبا في العقد الذي يلي الدمقرطة مرتين أكثر من الدول التي بقيت استبدادية.»

ثالثا:تفضي الدمقرطة إلى تحلل إكراه الدولة في سلوكات الأفراد وإلى اندثار الموانع الاجتماعية وتفسخ القيم الأخلاقية. إن إضعاف سلطة الدولة في طور الدمقرطة يضع السلطة موضوع تساؤل، إن من نتائج الدمقرطة سلوكات اجتماعية غير مقبولة، منها الإجرام واستعمال المخدرات وانحلال الأسرة.

والفرق بين الموجة الثالثة والمخاطر المحدقة بها والموجة الثانية في الستينات والسبعينات هي أن المخاطر التي ألمت بهذه الأخيرة كانت بفعل الثورات وانقلابات الجنرالات وكانت تجد مددها في مجتمعات تطبعها الأمية (70 في المائة) وتسود بنيتها الاجتماعية قاعدة زراعية عريضة (70 في المائة) من السكان كانوا يعيشون في البوادي أما أخطار الموجة الثالثة فلن يكون مصدرها

الجنرالات ولا الثورات من أولئك الذين هم في لب المسلسل الديمقراطي، وهم في الغالب زعماء سياسيون وجماعات نجحوا، في الانتخابات واستلموا السلطة ثم حوروا ميكانيزم الديمقراطية، لإسدال الستار عليها أو لإقبارها. وعلى خلاف الجنرالات والثورات حين إيقافهم المسلسل الديمقراطي في دفعة واحدة، فإن إقبال مسلسل الديمقراطية في الموجة الثالثة يتم بشكل تدريجي من قبل أولئك الذين رفعتهم الديمقراطية لاستلام السلطة، كما لو أن الأمر عملية تعرية يقومون بها، لكي نستعمل المصطلح الذي استعمله هتنجتن نفسه.

وتأخذ هذه الأخطار أشكالا عدة، منها أولا ـ عودة الحمر The red return كناية على عودة الشيوعيين إلى الحكم عبر المسلسل الديمقراطي ويقلل هتنجتن من قيمة هذا الخطر. ويرى أن الشيوعيين يأخذون بقواعد اللعبة الديمقراطية، وأما الخطر الثاني فمصدره أحزاب لا تؤمن بالديمقراطية وتكون لها الغلبة في الانتخابات ويشير هتنجتن إلى الجماعات الأصولية الإسلامية ويتخذ حالة الجزائر نموذجا ويقول هتنجتن: «لقد طرحت القضية

في الجزائر سنة 1992 حينما ألغى العسكريون الانتخابات التي كانت جبهة الانقاذ الإسلامية قاب قوسين من كسبها. وقد تطرح أيضا في تركيا حيث ضاعف حزب الرفاه من قوته وكسب أغلب الأصوات في الانتخابات الأخيرة، هل تجيز إمكانية انتصار حزب من هذا القبيل أو انتصاره فعلا تعليق المسلسل الديمقراطي؟

على العموم اعتقد أن الجواب هو لا ففيما يخص الجزائر، فليس من الواضح قطعا أن حركة أصولية، لو وصلت إلى السلطة عبر المسلسل الديمقراطي، ستتصرف بالضرورة بنفس الطريقة كحركة وصلت إلى السلطة عبر ثورة (إيران) أو انقلاب (السودان). وعلاوة على ذلك فإن هناك إغراءات كانت ستجعل جبهة الانقاذ تتصرف باعتدال وبتعقل لضمان مساعدة الغرب.

وأخيرا إذا حدث أن تحولت جبهة الانقاذ إلى اتجاه متطرف وشرعت في إقبار الديمقراطية فإن «خيار بينوشي» يكون قائما آنذاك فيمكن للعسكر الجزائريين أن يتدخلوا آنذاك مثلما فعل العسكر الشيليون، حينما تحول الينديي إلى اليسار بحدة.

لم تقدم فرنسا ولا الولايات المتحدة ولا الغرب عموما خدمة للديمقراطية حينما لم يجنبوا محاولات العسكر الجزائريين قبل وقوعها، وحينما لم ينددوا بشدة بعد وقوعها».

أما الخطر الثالث ويعتبره هتنجتن أشد وقعا على الديمقراطية هو انتحال الديمقراطية من لدن السلطة التنفيذية ويحدث ذلك حينما يركز رئيس منتخب السلطة بين يديه ويجعل السلطة التشريعية تابعة له أو يعلقها ويحكم باللجوء إلى المراسيم باستمرار، ويعطي هتنجتن مثال الأرجنتين وفانزويلا، حيث يحكم الرئيسان باللجوء إلى المراسيم، وحدث ذلك في كولومبيا حينما أعلن رئيسها سنة 1995 حالة الطوارئ وعزمه الحكم بالمراسيم إثر متابعته بتورط في قضايا الرشوة والمخدرات، ويطرح هتنجتن التساؤل التالي:هل تمنح هذه الممارسات من إعلان حالة الطوارئ وتعليق الديمقراطية إمكانية ترسيخ الديمقراطية بتمكين الحاكمين من بلوغ أهداف منشودة يتعذر بلوغها بواسطة الديمقراطية **«أليس يحمل انتحال الديمقراطية من قبل السلطة التنفيذية خطر الإدمان في ممارسة السلطة والركون إلى الأمر الواقع»**.

يرى هتنجتن أنه لا يمكن إنقاد الديمقراطية بإقبارها متبنيا في ذلك رأي كاتب الدولة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر.

ترى ما هي بدائل الديمقراطية ؟يرى هتنجتن ألا بديل عن الديمقراطية فهي النظام الوحيد الذي يستند على شرعية مستمدة من المحكومين وفي ذلك مصدر قوتها. إلا أنه يرصد البدائل المتبدية الآن، أو البديلين على الأصح وهما البديل الإسلامي من جهة والاستبداد الآسيوي من جهة ثانية.

ففيما يخص البديل الإسلامي الذي يحكم بالشريعة فهو يرى أنه غير واضح فبون شاسع بين نموذج السعودية ونموذج إيران ولم يحصل أن حقق نموذج إسلامي انجازات اقتصادية تجعله مثالا يحتذِى.

أما البديل الثاني فمصدر قوته هو إنجازاته الاقتصادية وأبرز الناطقين باسمه الوزير الأول لماليزيا ماهاتير، ولي كوان يو عن سنغفورة. ويمثل هذا الأخير اتجاها فكريا يرى أن هناك فرقا بين القيم الأسيوية والمتمحورة حول الجماعة والنظام والانضباط واحترام السلطة، والقيم

الغربية المتمحورة حول الحرية والتحلل والفردانية وعدم احترام السلطة، وقد أدت هذه إلى انحلال المجتمعات الغربية، ولتفادي الوقوع فيما آل إليه الغرب ينصح لي بالوقوف سدا منيعا ضد ضغوط الغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. فما تريده الشعوب ـ حسب لي دائما ـ ليس حكما ديمقراطيا، وإنما حكما جيدا.

تلك جماع أفكار هتنجتن في المقال المشار إليه والمرشح لأن يثير ردود فعل كمقاله عن صدام الحضارات دون الصخب الذي أثاره هذا الأخير. فهتنجتن هاهنا يقر بأن الديمقراطية ليست أمرا هينا وهي مثلما قال عنها تشرتشل أسوأ الأنظمة إذا استثنينا الآخرين، إلا أنها أحسن ضمانة ضد الشطط والزيغ على المدى الطويل. فلقد تأتي أنظمة غير ديمقراطية بالرفاه والاستقرار على المدى القصير، لكن الطبيعة الإنسانية ما تفتأ أن تحول تلك الأنظمة نحو ممارسات مرضية كاستغلال السلطة والفساد والاستبداد. ثم إن هتنجتن يرى أن الديمقراطية كنظام لا يمكن حصرها في نموذج ومن تم فهو يفتح الباب لقيام تجارب

ديمقراطية غير مستوحاة من التجربة الغربية وهذا تحول مهم في مسار تفكير هتنجتن.

وليس من شك أن لا التعددية الحزبية ولا الانتخابات تصنعان ديمقراطية، وأن نجاح تجربة ديمقراطية يفترض أساسا دولة قوية ومجتمعا مدنيا قادرا على أن يفرز ثقافة ديمقراطية. ولا يتأتى ذلك إلا في مجتمع خرج من طور الأمية وتجاوز سقف الخصاص المادي.

بيد أن قابلية مجتمعات للديمقراطية لا يعفى من الإرادة السياسية، كما أن هذه قد تسرع قابلية المجتمعات للديمقراطية، إذ بينهما علاقة جدلية...

دولة قوية، مجتمع قوي ثقافة ديمقراطية هي محجة الديمقراطية، ولقد زاغ عنها أولئك الذين لم يتبنوا ذلك.

•●•

أمريكا
و
البحث عن سياسة خارجية

ترى هل انتهت الحرب الباردة فعلا؟ ألم يعقد المحللون مقارنات بين أجواء سياسة الانفراج التي بدأت مع نيكسون، وبين زيارة الرئيس الصيني إلى الولايات المتحدة في أكتوبر 1998؟ وأين توارى النظام العالمي الجديد الذي وعد به الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش؟ وما معنى الشريك الكامل Full Partenar الذي نادى به رئيس الدبلوماسية الأمريكية السابق وارن كريستوفر في معالجة ملف الشرق الأوسط، أو الوسيط النزيه الذي كانت تلوح به الإدارة الأمريكية؟ وهل تحولت الدبلوماسية الاقتصادية التي أرساها كلينتون إلى أضغاث أحلام، بسبب معارضة الكونجرس لقانون تحرير التجارة؟ هل استقرت السياسة الخارجية الأمريكية على منظومة تسير على هديها، كما كان شانها أثناء الحرب الباردة؟

في الفصل الأخير من كتاب الديبلوماسية لـ هنري كسنجر لا ينساق إلى الحكم السريع بقيام نظام عالمي جديد. لقد رفع الرئيس السابق جورج بوش عقيرته

بالنداء إلى نظام عالمي جديد عقب حرب الخليج أمام مجلسي الكونجرس ووقف له النواب والشيوخ طويلا وصفقوا له مدرارا، ثم تلقفت وسائل الإعلام هذا المفهوم الجديد الذي صادف نهاية الحرب الباردة، واعتبروا أن نظاما جديدا في طور الظهور قوامه، حسب ما ورد في الخطاب، احترام ميثاق الأمم المتحدة والعمل الجماعي لصد كل اعتداء. ولم تكن هذه الفكرة التي نادى بها بوش منبثقة من عدم، فقد كانت استمرارا لفكرة نادى بها الرئيس الأمريكي ويلسون عقب الحرب العالمية الأولى. فأثناء انعقاد مؤتمر فرساي سنة 1919 صحب الرئيس الأمريكي في حقائبه «**مبادئه الأربعة عشرة**» التي من شأنها أن تنظم العلاقات الدولية وبذلك كان يدشن دخول أمريكا في الحلبة الدولية... أمريكا التي شاء تاريخها وجغرافيتها أن يعزلاها عن العالم، ليتمخض عن ذلك مبدأ مونورو الداعي إلى إرساء سياسة انعزالية، مبعدا عن مهامه (تقلبات) أوروبا التي تخضع لمنطق توازن القوة وما يستتبعه من أحلاف، ومن اتفاقات سرية، انتهت إلى حرب عاصفة، هي الحرب العالمية الأولى.

كانت المبادئ الأربعة عشرة أو الويلسونية تتسم بالمثالية، فهي كانت تدعو إلى نبذ الأحلاف والاتفاقات السرية، وتنادي بإقامة عصبة تتولى فض النزاعات. ولكن ويلسون الداعي إلى هذه المثالية في العلاقات الدولية لم يستطيع أن يطبقها، لأن مجلس الشيوخ الذي ظل وفيا للثقافة الانعزالية، لم يصادق على مبادئ ويلسون الأربعة عشرة. وهكذا قام نظام عالمي من غير أن تكون الولايات المتحدة طرفا فيه.

قام النظام هشا، واعترته شروخ وموسليني يحتل الحبشة، وجيش اليابان يقتحم إقليم منشوريا الصيني، وأخيرا انهار حين ضم الرايخ الثالث النمسا وإقليم زودتن لاند، ثم حين أخذت دبابات هتلر تقصف بولندا، منذرة بحرب ضروس.

دخلت الولايات المتحدة أتون العلاقات الدولية من بابه الواسع عقب الحرب العالمية الثانية. كانت أوروبا منهكة تضمد جراحاتها الثخينة التي خلفتها الحرب العالمية، وكان نجم الاتحاد السوفييتي، حليف الأمس يشع، وكان نفوذه ينتشر ودعواه تستقطب «مستضعفي»

عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتوزعت أمريكا بين من يدعو إلى استقطاب الاتحاد السوفييتي ومن ينادي باحتوائه وأخيرا استطاعت البرقية الطويلة، كما تنعت في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية التي بعث بها مستشار الشؤون السياسية في سفارة الولايات المتحدة بموسكو جورج كينان Kenan أن تحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية لفترة الحرب الباردة، وهو ما اصطلح عليه بمبدأ الاحتواء Containement، أي احتواء الاتحاد السوفييتي عسكريا، وإيديولوجيا، وإقليميا، لأن إيديولوجيته منافية للإديولوجية الليبرالية، وهو المبدأ الذي ينسب إلى الرئيس الأمريكي آنذاك ترومان Truman. وهكذا انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة انعزالية إلى سياسة المواجهة عقب الحرب العالمية الثانية.

كان حجم الإنتاج القومي الأمريكي آنذاك يناهز ثلثي 2/3 الإنتاج العالمي، لذلك لم تكن سياسة الالتزام هاته لتثقل كاهلها، وهو ما عبر عنه الرئيس كيندي سنة 1961 بقولة **«إن الولايات المتحدة تستطيع أن تدفع أي ثمن وتتحمل أي عبء من أجل الحرية»**.

بعد انتهاء الحرب الباردة وجدت الولايات المتحدة بين حيص بيص، فهي لا تستطيع أن تنعزل عن العالم، لأنها إن فعلت أدى العالم ثمنا غاليا، حسب تعبير وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي السابق، مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، ولا هي تستطيع أن تنغمر، كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة،لأن حجم اقتصاد أمريكا لم يعد يمثل إلا ربع الإنتاج العالمي، وهي لذلك لا تستطيع أن تتحمل العبء المالي لدور رائد، فضلا عن مشاكل اقتصادية (عجز الميزانية) واجتماعية مستعصية تفرض على الولايات المتحدة أن تحدد أولوياتها بالاهتمام بشؤونها الداخلية.

إن اختيار العزلة مكلف سياسيا، واختيار الاندماج كلية في الساحة مكلف اقتصاديا، كما يقول شارلز ماينز، رئيس تحرير مجلة السياسة الخارجية الرصينة Foreing policy. فما يا ترى البديل؟ هل تبني الولايات المتحدة سياستها على المبادئ، كما كان يدعو أوفياء التراث الويلسوني، أم على الواقعية، أم على المزج بينهما؟

تأرجحت إدارة كلينتون في ولايتها الأولى بين خيارات عدة، كان أولها هي تلك التي تقدم بها نائب كاتب الدولة في الشؤون السياسية تارنوف في مايو 1993 حينما قال: إن الولايات المتحدة، ليست لها الإمكانات التي تسمح لها بتجسيد طموحاتها في السياسة الخارجية، ثم تمت الاستعاضة عن هذا المبدأ بالدعوة إلى العمل من داخل الأمم المتحدة، وهي السياسة التي نادت بها مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مجلس الأمن الدولي آنذاك السيدة أولبرايت Albridght، ثم جاءت محاولة مستشار الأمن القومي آنذاك أنتوني ليك بدعوته إلى توسيع قيم الديمقراطية Enlargement of Democracy.

ويعتبر مقال وارن كرستوفر بالنسبة للمتتبعين للسياسة الخارجية الأمريكية الذي نشره في مجلة السياسة الخارجية لسنة 1995 أنضج محاولة، وهي مزيج للرؤى السابقة، من ويلسونية وواقعية وتوليف لهما. وتقوم رؤية كرستوفر أو الإدارة الأمريكية على دعامتين: الأولى هي التدخل لأنه يتيح لأمريكا فرصة لصياغة العالم وفق مصالحها، وستكون هي الخاسرة إن انسحبت. أما الدعامة الثانية فتقوم على حفاظ

أمريكا على علاقات مثمرة مع الدول الكبرى، باعتبار تلك العلاقات أمرا حيويا، وهي أوروبا الغربية وروسيا، أما المبادئ التي تنتظم حولها هاتان الدعامتان فهي:

أولا: الزعامة، وهذا الدور الريادي يقتضي مزج الدبلوماسية بالقوة واستعمالها عند الضرورة للدفاع عن المصالح الأمريكية.

ثانيا: اعتبار آسيا من صميم استراتيجية أمريكا على المدى الطويل، وفي قمة أولويات الدول الآسيوية التي تهتم بها أمريكا تأتي اليابان والصين، ويظل مستقبل آسيا رهينا بمستقبل الصين.

ثالثا: تطوير المؤسسات الدولية وتحديثها لتتلاءم والتطورات المستجدة، سواء تلك التي هي ذات طابع اقتصادي، كمنظومة بروتون وودس، أو تلك التي لها توجه سياسي، ومنها خاصة منظمة الأمم المتحدة.

رابعا: نشر ودعم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن في نشر الديمقراطية ضمانا للأمن الدولي. فالدول الديمقراطية لا تشن الحروب ضد بعضها، مثلما يردد الرئيس كلنتون.

أما عن الشرق الأوسط فقد كان كرستوفر يرى أن سياسة أمريكا تقوم على الحفاظ على أمن إسرائيل والدفع قدما بمسلسل السلام، وضمان تدفق البترول، والاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران Dual containnement.

هذه الصورة تغيرت خلال **الولاية الثانية لكليتون**، لتتبنى أمريكا مقاربة «**حالة بحالة**» البراغماتية كما تعرف في العلوم الاجتماعية. واعتبر **صمويل بيرغر**، مستشار الأمن القومي، أن التحديات الكبيرة التي تواجه الولايات المتحدة والتي ينصرف إليها هي المستقبل والدور الذي سيلعبه الحلف الأطلسي، مع بروز تهديدات جديدة، بؤرتها جنوب حوض الأبيض المتوسط، تتجسد في الأصولية الإسلامية والهجرة. ومثلما عبر عن ذلك الخبير **بريان بيدهام** على متن جريدة، **هيرالد تريبيون** بتاريخ 17 مارس 1997: «**إن علينا أن نقيم تحالفا مع الديمقراطيات الغربية، ونضع جيشا متأهبا لمعالجة أي أزمة تعن في غرب آسيا أو شمال إفريقيا في القرن المقبل**».

أما الملف الذي تنصرف إليه الإدارة الأمريكية، باعتباره **خطرا محتملا فهو الصين**.

أمريكا وأوروبا

و

البحر الأبيض المتوسط

بعد سقوط حائط برلين واندحار المعسكر القومي العربي إثر حرب الخليج الثانية برزت إلى الوجود أفكار تسعى إلى إعادة ترتيب العلاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط بفكرة **«الشرق متوسطية الجديدة»** التي روج لها **شمعون بيريز**. وكانت قد اختمرت في مركز **«النزاعات العامة والتعاون»** التابع لجامعة كاليفورنيا، ثم تلتها فكرة **«منظمة الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط»** على غرار **«منظمة الأمن والتعاون الأوربي»**. وقد روجت لهذه الفكرة نفس الأوساط التي روجت لسوق شرق المتوسط وعلى رأسها وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق **أبا إيبان**. وإذا كانت هذه الأفكار قد ظلت حبيسة المختبرات السياسية، إلا أنه ما لبث أن ظهر مشروع آخر أوروبي، وهو ذلك الذي رأى النور في برشلونة في نوفمبر 1995 والذي أتى إلى حد ما **«توليفا للمشروعين الأمريكيين لسوق متوسطية ولمنظمة الأمن والتعاون.»**

لكن الذي يهمنا هنا هو ما أورده معهد فيليب موريس في مارس 1998 حول مشروع أوروبي متوسطي لاستباق النزاعات وحلها قبل وقوعها بتوقيع عبد الله طوقان وهو مستشار بديوان العاهل الأردني، مختص في قضايا نزع السلاح، وشارك في المؤتمرات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد لعام 91، وخاصة تلك التي تعنى بقضايا نزع السلاح. وتعتبر هذه الدراسة مساهمة رصينة وواقعية من لدن خبير في قضايا نزع السلاح وعلى بينة من الخلفيات السياسية، لأكبر نزاع في حوض البحر الأبيض المتوسط: النزاع العربي الإسرائيلي.

بيد أن استقرار وتنمية حوض البحر الأبيض المتوسط لا يمكن فصلها، حسب دراسة عبد الله طوقان، عن أمن واستقرار منظمة الخليج وتركيا وإيران.

ومؤدى طرح الدراسة التي تبناها معهد فيليب موريس هو الخروج من منطق Zero sum game، أي أن أمن دولة ما لا ينبغي أن يتم على حساب دولة أخرى وألا يتم البحث عن سبل تحقيق الأمن عبر الوسائل العسكرية، ولذلك ينبغي الخروج من حلقة Zero sum game عن

طريق تحقيق الأمن من خلال التعاون الجهوي ولذلك يقدم المعهد مقترحا لإنشاء مركز أورو-متوسطي لدرء النزاعات.

ويعتبر هذا المقترح رديفا لمؤتمر برشلونة وتتمة له،ويعني هذا المركز المشروع بالقضايا المتشعبة التي تهم الأمن بمفهومه العام، سواء أكان عسكريا أم غير عسكري أو ارتباط بقضايا اقتصادية أو حقوق الإنسان، وهذا المفهوم الواسع للأمن من شانه أن يضفي عليه بعدا إنسانيا. والملاحظ أن القضايا الواسعة للأمن التي يعالجها هذا المشروع تستوعب تلك التي انبثقت عن المسار المتعدد الأطراف إثر مؤتمر مدريد.

ويعتبر هذا «المركز المشروع» حلقة مهمة لأمن كل من «مشرق الأوسط وأوروبا »، وتحدد أهدافه حسب صاحب الفكرة فيما يلي:

1- يضع المركز أسس التعامل فيما يخص الضوابط التي ينبغي ان تسري على الدول الأعضاء.

ويستوحي مبادئ كل من إعلان برشلونة حول احترام سيادة الدول، وعدم اللجوء إلى العنف واحترام

الوحدة الترابية لكل دولة عضو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما وفض النزاعات بالطرق السلمية واحترام الحقوق، والحريات الأساسية، واحترام حقوق الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، والتعاون بين الدول، والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات واحترام الالتزامات المنبثقة عن القانون الدولي.

2 – وضع إجراءات لتدبير النزاعات ودرئها وحلها إثر وقوعها بالطرق السلمية.

3 – وضع تدابير لترسيخ الثقة وذلك بمراقبة التسليح، وبخاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى. ويقسم خبراء التسليح إلى فرعين: المراقبة البنيوية والمراقبة العلمية، وتنصرف الأولى إلى تقليص الأعداد البشرية والتجهيزات العسكرية، التقليدية منها أو غير التقليدية، Conventionnel and non-conventionnel مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية.

أما المراقبة العملية فهي تتمحور حول جهود ترسيخ الثقة من خلال المراقبة الميدانية.

4 - تحديد بؤر التوتر واحتمالات النزاعات، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية ودراسة تفاعلاتها وأخطارها على الاستقرار.

5 - تشكيل قوات عسكرية ذات أهداف إنسانية، مع ربط هذه القوات بالمؤسسات المدنية ذات الأهداف المشتركة من اجل تحقيق نتائج عملية.

6 - تنظيم ندوات ومؤتمرات حول قضايا الأمن والاستقرار بالمنطقة ومسلسل السلام بالمشرق الأوسط لدرء النزاعات ومراقبة التسلح وتكوين بنك للمعلومات ويشارك فيها المسؤولون السياسيون والعسكريون والخبراء ومركز البحث والجامعات.

7 - يرتبط المركز عبر أعضائه بأعمال المراكز الأخرى التي تعنى بالأمن والاستقرار في المنطقة، سواء عبر الوسائل العسكرية، أو غير العسكرية، دون أن يكون هدف هذا المركز الحلول محل مسلسل السلام، على الأقل في المدى القريب.

بيد أن هدف المركز اشمل من إطار مدريد المتعدد الأطراف. ثم إن القضايا التي يعالجها منفصلة عن

مسلسل السلام على خلاف إطار مدريد، الذي يربط المسار المتعدد الأطراف. بالمسار الثنائي. لكن هناك نقطة اختلاف وظيفي وهي أن إطار مدريد يركز على النزاع العربي الإسرائيلي، على خلاف المركز الأوروبي المتوسطي لدرء النزاعات الذي يعالج قضايا أخرى ترتبط بالأمن في المنطقة، مثل الطاقة وتأثيرها على أمن المنطقة، ذلك أن البترول هو بعد حيوي للأمن، سواء بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين في الشرق الأوسط. ونفس الشيء يقال عن النمو الديموغرافي الذي لا يتطرق إليه إطار مدريد والذي يدخل في صلب اهتمام المركز الأوروبي المتوسطي، ذلك أن زيادة عدد السكان وضغط الهجرات من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار.

ويرى معهد فيليب موريس، بإيعاز من عبد الله طوقان، أن على أوروبا أن تضطلع بدور رائد في هذا المشروع.

فهل هي إرهاصات نهاية الدور الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبداية تصور جديد على أنقاض إطار مؤتمر مدريد واتفاق أسلو؟

أمريكا
و
سياسة العقوبات

لم تأخذ الدول العقوبات التي ينص عليها الميثاق الأمم المتحدة مأخذ الجد في سياق الحرب الباردة، لأن ميكانيزم الفيتو كان يحد من فعاليتها. فحينما غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان في 1979 لم يكن للعقوبات التي فرضتها المنظومة الدولية بقيادة الولايات المتحدة، ومنها حرمانها من المشاركة في الألعاب الاولمبية، كبير أثر.

ولكن هذه الأداة تحولت فيما بعد الحرب الباردة إلى أداة فعالة في يد المنظومة الدولية، وبخاصة لدى أصحاب القرار في واشنطن. وللتدليل على هذه الأداة نشير إلى أن 61 من مجموع 104 عقوبة دولية فرضتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية اتخذت في ظل إدارة كلينتون، أي أن أكثر من نصف هذه العقوبات اتخذت خلال سبع سنوات فقط بالنسبة لفترة زمنية تمتد لأكثر من خمسين سنة، مما يدل على زخم جديد في استعمال هذه الأداة ومما يسمح للولايات المتحدة أن تمارس هيمنتها دون كبير عبء مالي ودون توريط جنودها في عمليات عسكرية.

فالقاعدة الذهبية لدى أصحاب القرار في واشنطن، سواء لدى البنتاجون أو مجلس الأمن القومي أو البيت الأبيض أو الكونجرس، هي حقن دم الجنود الأمريكيين، حتى في عمليات لأغراض إنسانية. فلم تبرأ الولايات المتحدة من أثر بعثة Restore Hope الإنسانية إلى الصومال في ديسمبر 1992 وبداية 1993 وما استتبعها من مقتل جنودها، بل وتشويه جثثهم، كجثة الجندي الذي كان أطفال الصومال يجرونها على الأرض في شوارع موقاديشو والتي كان لها، إلى حد ما، نفس الأثر الذي تركته أزمة الرهائن الأمريكيين لدى إيران الخميني على الشعور الأمريكي.

كان من تداعيات أزمة الصومال إذن أن استنكفت الولايات المتحدة عن التدخل حتى في الحالات التي كانت الدواعي الإنسانية تستلزم ذلك، كما في كل من رواندا والبوسنة، ولجأت إلى السلاح الفعال الذي هو العقوبات. ولم يكن بدعا، في ظل السياق الجديد، أن تلجأ الولايات المتحدة إلى أداة العقوبات، كإجراء جزائي، ضد كل من الهند وباكستان.

ولكن في أعقاب ذلك، وهذا بيت القصيد، جرى الحديث بأروقة السلطة بواشنطن في البيت الأبيض وكتابة الدولة وبالكونجرس بغرفتيه، مجلس النواب و مجلس الشيوخ، عن فعالية العقوبات، وبخاصة بعد الإجراءات الاستثنائية التي صاحبت قرار العقوبات، لا لاعتبارها إنسانية، ولكن تحت تأثير جماعات ضغط مصدري الحبوب. ثم دفعت الإدارة الأمريكية الكونجرس إلى رفع الحظر عن قرض من البنك الدولي لكل من الهند وباكستان.. ولم يبق عمليا من العقوبات، إلا تلك التي تطال القروض من البنوك الخاصة والتعاون العسكري.

وقد طبع هذا النقاش في الكونجرس حول العقوبات وتضارب بين الإدارة من جهة، والكونجرس من جهة أخرى،تضارب بين نظرة واقعية تأخذ بعين الاعتبار مصالح أمريكا، وبين نظرة تهيمن عليها مراكز الضغط، سواء كانت اقتصادية أو أثنية، بين إدارة تسعى إلى أن تسترد أداة كانت في قبضتها وغدا ينازعها فيها ليس فقط، الكونجرس ولكن حتى الولايات الفيدرالية التي فرض بعضها عقوبات على سويسرا، لأنها احتضنت «الذهب النازي».

هذا التحول هو الذي دفع بالرئيس الأمريكي إلى القول: «لئن استمرت الأمور كما هي عليه، فإن الولايات المتحدة ستظهر لدى الرأي العام، كما لو أنها تريد أن تعاقب الدول التي لا تشاطرها الرأي، وتستنكف في ذات الوقت عن مساعدة تلك التي تجري في ركابها.

جوهر النقاش، ليس هو نبذ هذه الأداة الفعالة في العلاقات الدولية في سياق ما بعد الحرب الباردة، ولكن حسن استعملها.

ومثلما يقول نائب كاتب الدولة في الشؤون الاقتصادية ألان لارسن **Alan Larson**: تظل العقوبات أداة ضرورة وملائمة في سياستنا الخارجية.

ويضيف: **«ومن الضروري أن نحافظ على هذه الأداة لمواجهة حالات معينة تشكل خطرا على مصالح المنظومة الدولية أو حينما تكون بعض التدابير غير ناجحة، وليختم قائلا في معرض حديثه مع صانعي القوانين (النواب): «إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن ترهن سياستها الخارجية بيد دول أخرى، لكي تنضم إلى العقوبات التي قد تتخذها. هناك حالات ينبغي أن نتصرف فيها لوحدنا».**

هذا الجانب من محاولة الإدارة لاسترداد أداة العقوبات لا ينبغي أن يخفى جانبا آخر، هو تحرك اللوبيات كذلك من أجل الحد من تأثير العقوبات في الحالات التي تلحق الضرر بمصالح الشركات وهو ما حدا ببعض النواب المؤثرين، مثل ريشارد لوكار **Lugar**، إلى إدراج بعض الاحتياطات والعوائق، من قبيل استعمال نوع من الفيتو من قبل الرئيس هو الذي يصطلح عليه **Waiver** وكذلك بتحديد الفترة الزمنية لسريان العقوبات لا تتجاوز سنتين. وبتعبير كاتبة الدولة مادلين أولبرايت ينبغي لسياسة العقوبات أن تكون مرنة. فالعقوبات أداة بيد الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية تستلزم نوعا من اللياقة.

لكن هذا التطمين ليس إلا محاولة من الإدارة لاسترجاع أداة أخذ الكونجرس ينازعها فيها. وليس من المتوقع أن تتخلى الإدارة عن أداة «فعالة» وقليلة التكلفة.

إلا أن نفوذ دولة ما يستمد من سلطتها المعنوية. فلجوء الولايات المتحدة إلى سياسة العقوبات، بناء على معيار الكيل بمكيالين، من شأنه أن يسيء إلى القوة المعنوية للولايات المتحدة ويظهرها باعتبارها دولة مهيمنة لا أقل.

العالم
و
لعبة توازن القوى

توازن القوى مفهوم جديد في العلاقات الدولية، ظهر أول ما ظهر بعد معاهدة «فست فاليا» سنة 1648 التي وضعت أسس النظام الأوروبي الحديث، وفكت الارتباط الذي كان قائما منذ القرن الخامس الميلادي بين الدول الأوروبية والوحدة الكنسية، أي أن النظام الإمبراطوري، الذي كانت تجسده الكنيسة والذي كان يمثل سلطة عليا، تهاوى **لفائدة الدولة الوطنية**. ومنذ ذلك التاريخ دخلت أوروبا في علاقاتها في تحالفات تخضع لهاجس توازن القوى، بحيث لا تتقوى دولة، فتصبح خطرا على جيرانها.

وقد اختل هذا النظام مع بداية الثورة الفرنسية ودعوتها العالمية إلى الإخاء والمساواة والحرية. وهو ما ترجمه نابليون بسياسته التوسعية. وأدت سياسته هذه إلى إختلال التوازن، مما دفع بروسيا وانجلترا إلى التحالف لوقف المد النابليوني في معركة واترلو في الحدود الفرنسية البلجيكية سنة 1815، وهي المعركة التي وضعت حدا

لاختلال التوازن بين الأقطاب الكبرى في أوروبا: فرنسا وانجلترا وبروسيا والامبراطورية الهنغارية النمساوية وروسيا. ولذلك أقدمت هذه الأقطاب على وضع ما يسمى بـ«التحالف المقدس» للإبقاء على التوازن في أوروبا وللتحالف ضد كل من سولت له نفسه الإخلال بالتوازن. ثم ما لبث التوازن أن اختل مع بسمارك وتوحيده لألمانيا تحت قيادة بروسيا وهزمه لفرنسا سنة 1870، وهو ما حدا بفرنسا إلى أن ترتبط بعلاقات متميزة مع روسيا القيصرية لفك التهديد التي كانت تمارسه عليها ألمانيا، ثم في ترسيخ مواقعها في مستعمراتها القديمة والتوسع فيها في الهند الصينية وفي شمال إفريقيا، وفي الدخول في مساومات مع بريطانيا لتفويت الفرصة على ألمانيا التي كانت تطمع في استعمار المغرب أو الحيلولة دون أن يقع في قبضة فرنسا.

لقد كان السباق نحو المستعمرات جزءا من لعبة توازن القوى، وما لبثت هذه اللعبة أن عرفت حدا لها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وقد دخلت الولايات المتحدة الحلبة الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي تمخضت عن إبرام

معاهدة ڤرساي سنة 1919 وأريد لها أن ترسي دعائم نظام عالمي جديد على أنقاض النظام القديم القائم على توازن القوى. وقد صحب ويلسن، الرئيس الأمريكي آنذاك، في حقائبه مبادئه الأربعة عشرة لتجنب النظام القديم القائم على التحالفات والاتفاقات السرية واللجوء إلى القوة. وتمحورت المبادئ الأربعة عشر حول نظام يقوم نقيضا لتوازن القوى وبإنشاء هيئة دولية هي عصبة الأمم. وبتعبير قريب إلى ما نعهده اليوم، كانت دعوة الرئيس ويلسن نداء لقيام نظام عالمي جديد. لكن هذا النظام العالمي الجديد لم يكتب له أن يرى النور، لأن الولايات المتحدة التي كانت تدعو إليه لم تنضم إلى عصبة الأمم لموقف مجلس الشيوخ المناوئ لمعاهدة ڤرساي والوفي للتوجه الانعزالي للأمة الأمريكية منذ استقلالها. وما لبثت أوروبا أن انغمرت ثانية في لعبة توازن القوى، فاختل التوازن وجيوش الرايخ الثالث تلحق إقليم زويديتن التشيكي وتقصف بولندا. فقامت الحرب العالمية الثانية. وانتهت لعبة توازن القوى في العلاقات الدولية بين الكبار وحل محلها نظام جديد هو الحرب الباردة.

لم تكن النزاعات في سياق لعبة توازن القوى إيديولوجية. كانت سياسية بحتة. ولأنها كانت كذلك، فقد كانت متغيرة. فخصم الأمس يمكن أن يتحول إلى حليف والعكس. أما النزاعات في سياق الحرب الباردة، فهي إيديولوجية لا مجال فيها للمساومة. إن الخصم أو العدو ليس دولة ما، ولكن الايدولوجيا التي تعتنقها. فإذا ما تغيرت إيديولوجيتها تغيرت نظرة القطبين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لها. إن مؤدى لعبة الحرب الباردة هو أن حاصل الجمع صفر Zero sum game. فكل تقدم أو نصر لطرف ما هو إلا انتكاسة وهزيمة للطرف الأخر.

فاجتياح أفغانستان من لندن الإتحاد السوفييتي، بقدر ما يعتبر توسعا إيديولوجيا للاتحاد السوفييتي آنذاك، بقدر ما يعتبر انتكاسة إيديولوجية للولايات المتحدة.

ونفس الشيء يقال عن بولندا التي نبذت نظام ياروزلسكي، الشيوعي لصالح النقابي ڤاليسا الرأسمالي، فهو نصر للولايات المتحدة وهزيمة للاتحاد السوفييتي.

ولئن عرفت علاقات القطبين فترات انفراج، فإنها لم تكن إلا انفراجات تكتيكية لا يمكنها أن تحجب الطبيعة

التصادمية لعلاقات الشرق والغرب. وبسقوط حائط برلين يسقط نظام الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي الذي طبعه.

لم يكن هناك بد من هذه المقدمة الطويلة لاستجلاء «منطق» العلاقات الدولية في سياق ما بعد الحرب الباردة. فهل هي عودة للشرعية الدولية ولنظام عالمي جديد، مثلما دعا الرئيس بوش عقب حرب الخليج؟ هل هي حرب باردة قوامها صراع حضاري يقوم بديلا للصراع الإيديولوجي، مثلما نادى بذلك هتنجتن؟ أم هي عودة إلى توازن قوى من نوع جديد؟

الم تعمر دعوة النظام العالمي الجديد إلا ما تعمره الزهور، مثلما يقول التعبير الفرنسي؟ ومات النظام العالمي الجديد في أزقة ساراييفو ومرتفعات برينشكا وجرائم التطهير العرقي؟ ثم ألم تنبذ الولايات المتحدة دعوة صدام الحضارات، كمعيار للعلاقات الدولية لخطورتها ولإغراقها في التبسيط؟

ومال كثير من الاستراتيجيين إلى معيار توازن القوى. وكان من المحاولات الرسمية لمعانقة عالم ما بعد الحرب

الباردة محولة ريتشارد نيكسون، الرئيس الامريكي الأسبق لرسم توجه للعلاقات الخارجية الأمريكية في كتابه **«انتهز الفرصة»**، وهي دعوة تمزج ما بين **استعمال القوة والدبلوماسية للإبقاء على توازن تكون الولايات المتحدة متزعمته**، وفي ذات السياق لفت انتباه المهتمين بالشؤون الإستراتيجية كتاب **السلام البارد** ل **جيفري كارتون** يرسم فيه صاحب العلاقات ملامح الدولية للقرن المقبل **بين ثلاثة أقطاب**، هي الولايات **المتحدة واليابان وألمانيا**، تتصارع كلها من أجل الزعامة وتبني علاقاتها على توازن القوى. وغير بعيد عن هذا ما ذهب إليه **ليستر ثورو في** كتابه **رأسا لرأس** الذي يؤذن ببداية حروب اقتصادية بين **الأقطاب الثالثة للعالم الرأسمالي: أمريكا وألمانيا واليابان**. إن نوعية الصراع التي كانت إيديولوجية، أصبحت اليوم اقتصادية، ولئن كانت الأولى **تخضع لمنطق الحاصل صفر، فإن الثانية تخضع لتوازن القوى الذي تمليه المصالح الاقتصادية**.

ويدور هذا الصراع بين النظام الرأسمالي المستهلك الذي تملكه الولايات المتحدة والذي سماه ثورو برأسمالية

الكازينو، لأنها تعتمد على المقامرة من جهة النظام الرأسمالي المنتج الذي تمثله ألمانيا واليابان أو أسماه ثورو بالرأسمالية الرينانية، نسبة إلى إقليم رينانيا الألماني، حيث تتوحد مراكز التصنيع من جهة ثانية.

أما بريجنسكي فقد أعلن عن تهافت كل المحاولات الرامية إلى ضبط العلاقات الدولية في واحد من أهم كتبه «عالم من غير زمان» الذي يأتي تتمة لكتابه الفشل الأكبر الذي نعى فيه الشيوعية وان العلاقات الدولية لن تسير بناء على أنموذج ما، كما كان الشأن أثناء الحرب الباردة، بل ستخضع لمنطق توازن القوى المفضي إلى الفوضى بين أقطاب حصرها في ستة هي: الولايات المتحدة وأوروبا وشرق أسيا وجنوب أسيا ومنظومة اسماها بالهلال الإسلامي، أخيرا مجموعة أخيرة أسماها بأوراسيا تكون رأس حربتها روسيا وتضم جزءا من الإمبراطورية السوفييتية، وهي ملتقى بؤر التوتر في أوروبا واسيا والإسلام.

ومن المحاولات التي تندرج في سياق لعبة توازن القوى، تلك التي قدمتها الأسبوعية البريطانية

«الايكونوميست» في أول عدد لها سنة 1998 بعنوان: توازن **القوى المقبل**. فمن هي يا ترى هذه القوى؟

وضعت الأسبوعية معايير تحدد قوة الدولة المؤهلة لدخول حلبة الكبار.

أما **المعيار الأول** فهو القوة الاقتصادية التي من شأنها ان تمول المجهود العسكري الذي ينبغي أن يركز بالأساس على قوة نووية عابرة للقارات، ثم كذلك على قدرات فائقة في المجهود الحربي التقليدي، من حيث الجيوش والمصفحات والدبابات والمشاة.

والمعيار الثاني يفرض وجود توافق وطني بين جميع القوى السياسية حول السياسة الخارجية، كما يكون هناك توافق بين الاتجاهات المتضاربة في ما يخص السياسة الخارجية، بمنأى عن الصراعات الدخلية، أي ينبغي أن يكون هناك توافق بين الاتجاهات المتضاربة في ما يخص السياسة الخارجية، كما كان الشأن بالنسبة للولايات المتحدة، أثناء الحرب الباردة، فيما كان يعرف بـBipartisan أو مركز قرار وحيد، كما هو الشأن بالنسبة للديكتاتوريات.

وثالثا: أن يكون هناك تأهب من قبل المواطنين الذين يشاطرون توجهات قادتهم بناء على اعتبارات إيديولوجية أو اعتبارات عرقية.

ربعا: أن يكون هناك مسوغ لسياسة خارجية مقدامة أما للحاجة للموارد الأولية أو لمصادر التغذية أو لأنها تريد أن تصد خطرا داهما أو محتملا.

وحسب هذه المعايير فإن الدولة المؤهلة للاضطلاع بدور الريادة هي الولايات المتحدة التي تتوافر فيها المعايير الأربعة، وتليها الصين. وستظل أوروبا أيضا في الحلبة، لكن في ركاب الولايات المتحدة. إما ما أسمته الصحيفة بالإسلام أو ما يسمى بالعالم الإسلامي فإنه لن يؤثر في ميزان العلاقات الدولية رغم إمكانات العالم الإسلامي لأنه لا يشكل كيانا سياسيا، وتشك الصحيفة كذلك في دور بارز لروسيا.

لكن أكبر تساؤل تطرحه الصحيفة يرتبط بالعلاقات الامريكية الأوروبية : هل ستلتئم الشراكة بين أوروبا والولايات المتحدة لمواجهة تحديات مشتركة، كما حصل في أزمة الخليج 1990، أو الأزمة اليوغسلافية، أم أنهما

ستتجاهلان الدروس التي تحفل بها الكتب في القرن العشرين ويتخذ كل سبيله؟

غير أن الصحيفة تقر أن المعايير التي وضعتها تحدد الاتجاه العام وان هناك من الاحتمالات الغائبة كدور الأسلحة البيولوجية في سياق الجيوستراتيجية وحالة التعبئة للمتحاربين، وإلى أي حد يستطيع جندي مدجج بسلاح الكمبيوتر أن يهزم أخر بكلاشنكوف.

ولعل الصواب، مع كل هذا، أن نقول أننا ندخل دوامة من لعبة التوازن القوى، لكننا نجهل حتما اللاعبين.

●●●

تقديم..5

الإسلام والغرب...................................9

• الإسلام وتحديات المعاصرة......................10

• بين صراع الحضارات وحوار الأديان..............16

• أولويات الحوار الإسلامي الغربي.................27

• أمريكا والإسلام..................................36

قضايا العولمة.....................................55

• العولمة في خط الدفاع...........................56

• العالم العربي ورياح العولمة......................73

• صندوق النقد الدولي.............................89

قضايا استراتيجية.................................97

• الديمقراطية في الميزان...........................98

• أمريكا والبحث عن سياسة خارجية...............111

• أمريكا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط.........120

• أمريكا وسياسة العقوبات.......................127

• العالم ولعبة توازن القوى.......................133



الإسلام والغرب والعولمة

«...وليس لنا أن نُفيض في أمثلة الشعور العدائي الذي يحرك أوساطا غربية ، وقد نضيف إليه ما اصطلح عليه بالحجاب الإسلامي في فرنسا وقضية آيات شيطانية التي يتم استغلالها للنيل من العالم الإسلامي ، ونعته بانعدام حرية التعبير، دونما الحديث عن حدود الحرية واحترام المقدس ، ولا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الغرب في أهم حق له وهو حق الحياة...»

كيف يواجه هذا العداء!

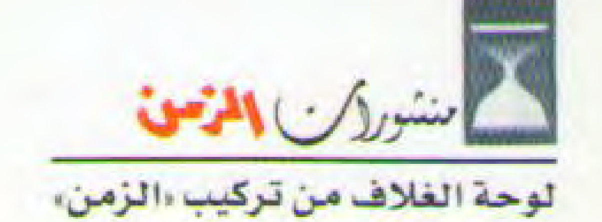
«...لكأن العولمة قطار سريع أوشك على الإقلاع في محطة نهاية هذا القرن ، وهو الآن ينز أزيزا ملحا لمن يريد امتطاءه في اتجاه محطة القرن المقبل.
والدول أصناف ، منها تلك التي هي في الدرجة الأولى مستمتعة بوضعها ، ومنها التي هي في الدرجة الثانية قد وجدت مكانا لها ، ومنها التي هي في الدرجة الثانية قد وجدت مكانا لها ، ومنها التي لم تتخلص بعد من أمتعتها ولم تستقر بعد في المقصورة... »

أين نحن من هذا كله ؟

محاولة الإجابة يقدمها هذا الكتاب

حسن أوريد

20 د



لوحة الغلاف من تركيب «الزمن»